Distr.
GENERAL

E/CN.4/1983/20
20 January 1983
ARABIC
Original : SPANISH

# الأمم المتحدة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة التاسعة والثلاثون

٣١ كانون الثاني / يناير — ١١ آذار / مارس ١٩٨٣

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

DIVISION LINGUISTIQUE
Section arabe de traduction
ARCHIVES
Tournier
E. 4123

## مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ، مع اشارة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

التقرير النهائي عن حالة حقوق الانسان في السلفادور قدمه الى لجنة حقوق الانسان البروفيسور خوزى انطونيو باستور ريدروخو انجازا للولاية الموكولة اليه في قرار اللجنة ١٩٨٢/٢٨

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحه |
|---|---|---|
| مقدمة ..... | ١ — ١٦ | ١ |
| أولا — القواعد القانونية الدولية والوطنية الممكن تطبيقها في السلفادور فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان ..... | ١٧ — ٢١ | ١٤ |
| ثانيا — الحالة السياسية الراهنة في جمهورية السلفادور .... | ٢٢ — ٣٧ | ١٦ |
| ثالثا — الحالة فيما يتعلق بممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السلفادور ..... | ٣٨ — ٥١ | ٢١ |
| رابعا — الحالة فيما يتعلق باحترام الحقوق المدنية والسياسية في السلفادور ..... | ٥٢ — ١٠٣ | ٢٦ |
| خامسا — حالة اللاجئين وغيرهم من المشردين نتيجة للأحداث الجارية في السلفادور ..... | ١٠٤ — ١٠٧ | ٤٩ |
| سادسا — الحالة فيما يتعلق بالامتثال لقواعد القانون الانساني الدولية المنطبقة في المنازعات المسلحة ..... | ١٠٨ — ١١٥ | ٥٠ |
| سابعا — الاستنتاجات ..... | ١١٦ — ١٢٢ | ٥٢ |
| ثامنا — التوصيات ..... | ١٢٣ — ١٢٥ | ٥٤ |

## أولا ـ مقدمة

١ ـ اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، القرار ٣٥/١٩٢ بشأن حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ١٢ ، مع امتناع ٥٥ عضوا عن التصويت . وفي هذا القرار ، أعربت الجمعية العامة عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور وشجبت عدة جوانب لحالة حقوق الانسان في ذلك البلد . وبالاضافة الى ذلك ، رجت من لجنة حقوق الانسان ان تدرس في دورتها السابعة والثلاثين حالة حقوق الانسان في السلفادور . وفيما يلي نص القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

" واذ تدرك مسؤوليتها عن تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ،

" واذ تلاحظ أن كل الحكومات تتحمل التزاما يقضي باحترام الانسان وتعزيزها وفقا للمسؤوليات التي اخذتها على عاتقها بموجب صكوك دولية مختلفة ،

" واذ تضع في اعتبارها القرار ١٩ الذى اتخذه المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ ،

" وقد هالتها التقارير التي تتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان في السلفادور وخاصة موت الاف الأشخاص وجو القمع وانعدام الأمن الذى يسود ذلك البلد ، والذى يشجع على الارهاب على يد جماعات شبه عسكرية ويمكنها من ممارسته دون عقاب ،

" وقد أصيبت بصدمة شديدة لحادث الاغتيال الخسيس الذى راح ضحيته رئيس الأساقفة اوسكار أرنولفو روميرو الذى كان شخصية مرموقة وذا مكانة بارزة لدفاعه عن حقوق الانسان للشعب السلفادورى ، ولاضطهاد الشخصيات السلفادورية مثل المونسنيور أرتورو ريفيرا داماس الأسقف الرسولي القائم بادارة ابرشية سان سلفادور ،

" واذ يساورها شديد القلق ازاء المصير المجهول لكثير من الأشخاص الذين تعتقلهم السلطات ،

" واذ تشعر بالسخط العميق لحادث الاغتيال الذى ارتكب في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ في سان سلفادور والذى راح ضحيته السيد انريكه الفاريز كورد وفا ، رئيس الجبهة الديمقراطية الثورية للسلفادور وخمسة آخرون من أعضاء اللجنة التنفيذية لتلك الجبهة ،

" واذ ترى أن توريد الأسلحة وغيرها من المساعدات العسكرية سيؤدى الى تفاقم الوضع في ذلك البلد ،

" ١ — تعرب عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور ؛

" ٢ — تشجب حوادث القتل والاختفاء وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان التي أفادت التقارير بوقوعها في السلفادور ، وترجو من السلطات السلفادورية أن تتخذ من التدابير الفورية ما يكفل كبح الأنشطة الذميمة التي تضطلع بها الجماعات شبه العسكرية ؛

" ٣ — تحث حكومة السلفادور على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الأساسية في ذلك البلد وضمان سلامة المونسنيور ارتورو ريفيرا داماس الأسقف الرسولي القائم بادارة ابرشيه سان سلفادور ، الذي يحدق الخطر بحياته ؛

" ٤ — تنادي بوقف العنف وكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان في السلفادور ؛

" ٥ — تطلب الى الحكومات الامتناع ، في الظروف الراهنة ، عن توريد الأسلحة وغيرها من المساعدات العسكرية ؛

" ٦ — ترجو من لجنة حقوق الانسان ان تدرس في دورتها السابعة والثلاثين حالة حقوق الانسان في السلفادور " .

٢ — ونظرت لجنة حقوق الانسان في الحالة في السلفادور في دورتها السابعة والثلاثين ضمن البند ١٣ من جدول اعمال اللجنة ، المعنون " مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ، وعلى وجه الخصوص في البلدان والاقاليم المستعمرة والبلدان والأقاليم التابعة الأخرى " . وبعد المناقشة المتعلقة بهذا البند ، اعتمدت اللجنة القرار ٣٢ (د — ٣٧) بشأن انتهاك حقوق الانسان في السلفادور . وفي هذا القرار ، رجت اللجنة من رئيسها أن يعين ، بعد اجراء مشاورات داخل مكتب اللجنة ، ممثلا خاصا للجنة تكون مهمته أن يحقق في الأنباء عن جرائم القتل وحوادث الخطف والاختفاء والاعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي وقعت في السلفادور ، على أساس المعلومات الواردة من جميع المصادر ذات الصلة ، وأن يقدم تقريرا عما يخلص اليه من نتائج الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين . كما رجت من الممثل الخاص للجنة ان يقدم تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . وفيما يلي نص القرار :

" ان لجنة حقوق الانسان ،

" اذ تسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

" واذ تدرك مسؤولياتها عن تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع ،

" واذ تلاحظ ان جميع الدول الاعضاء تتحمل التزاما بتعزيز وحماية حقوق الانسان وبالاضطلاع بالمسؤوليات التي تعهدت بها بمقتضى مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ،

" واذ تشير الى ان الجمعية العامة أعربت في قرارها ١٩٢/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق

الانسان والحريات الأساسية في السلفادور ورجت من لجنة حقوق الانسان أن تدرس في دورتها السابعة والثلاثين ، حالة حقوق الانسان في ذلك البلد ،

" واذ تشعر بانزعاج بالغ بسبب استمرار ورود الانباء عن وقوع جرائم قتل وحوادث الاختطاف والاختفاء والاعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور ،

" وقد أثار بالغ جزعها وقوع الاشتباكات المسلحة في السلفادور وجو العنف وانعدام الأمن السائد في ذلك البلد ،

" واذ تضع في اعتبارها قواعد القانون الدولي ، كما ترد في المادة ٣ من اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، التي تنطبق على المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، والتي تتطلب من الاطراف في النزاع ان يطبقوا معيارا أدنى لحماية حقوق الانسان وللمعاملة الانسانية ،

" ١ — تعرب عن بالغ قلقها ازاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور ؛

" ٢ — تشجب جرائم القتل وحوادث الاختطاف والاختفاء والأعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي أفادت التقارير بوقوعها في السلفادور ؛

" ٣ — تطلب الى جميع الأطراف ان تعمل على ايجاد تسوية سلمية وتسعى الى انهاء أعمال العنف بغية وضع حد لازهاق الأرواح ولمعاناة شعب السلفادور ؛

" ٤ — تشير الى ان الجمعية العامة طلبت الى الحكومات ، في قرارها ١٩٢/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الامتناع عن توريد الأسلحة وغيرها من المساعدات العسكرية في الظروف الراهنة ؛

" ٥ — تحث حكومة السلفادور على اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الأساسية في ذلك البلد ؛

" ٦ — تؤكد ان لشعب السلفادور الحق ، بمجرد احلال الظروف الملائمة ، في أن ينشئ حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا في جو خال من التخويف والارهاب ، وفي ان يقرر مستقبله السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون اي تدخل خارجي ؛

" ٧ — ترجو من رئيسها ان يعين ، بعد اجراء مشاورات داخل مكتب اللجنة ممثلا خاصا للجنة تكون مهمته :

" (أ) ان يحقق في الانباء عن جرائم القتل وحوادث الخطف والاختفاء ، والأعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي وقعت في السلفادور ، على أساس المعلومات الواردة من جميع المصادر ذات الصلة ؛

" (ب) ان يقدم توصيات بشأن الخطوات التي يمكن للجنة ان تتخذها للمساعدة في ضمان التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية ، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

" (ج) ان يقدم تقريرا عن ما يخلص اليه من نتائج الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

" ٨ — ترجو من الامين العام ان يقدم كل مساعدة ممكنة الى الممثل الخاص للجنة؛

" ٩ — تدعو حكومة السلفادور ، وكذلك جميع الاطراف المعنية الأخرى أن تتعاون مع الممثل الخاص للجنة ؛

" ١٠ — ترجو من الممثل الخاص للجنة ان يقدم تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ؛

" ١١ — تقرر مواصلة دراسة حالة حقوق الانسان في السلفادور على سبيل الأولوية القصوى في دورتها الثامنة والثلاثين " .

٣ — وقام الممثل الخاص ، تنفيذا للولاية الممنوحة له من لجنة حقوق الانسان ، بتقديم تقرير أولي الى الجمعية العامة (A/36/608) . وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٦/١٥٥ بأغلبية ٦٨ صوتا مقابل ٢٢ ، مع امتناع ٥٣ عضوا عن التصويت ، وفيما يلي نص القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تسلم بالصلاحية الدائمة للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

" واذ تدرك مسؤوليتها عن تشجيع تلك المبادئ وضمان الحفاظ عليها ، وعن الاسهام في كفالة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ،

" واذ تكرر التأكيد مرة أخرى على ان على كل الدول الاعضاء التزاما بحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية والوفاء في هذا الصدد ، بالالتزامات التي اخذتها على عاتقها عن طريق مختلف الصكوك الدولية في هذا الميدان ،

" واذ تشير الى قرارها ٣٥/١٩٢ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الذي كان مما قامت به فيه ان اعربت عن القلق العميق ازاء انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور ، خاصة بالنظر لموت الاف الاشخاص وجو القمع وانعدام الامن الذي يسود ذلك البلد ، وشجبت حوادث الاغتيال والاختفاء وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في السلفادور ،

" واذ تكرر تأكيد النداء الذي وجهته الجمعية العامة في ذلك القرار ، بوقف العنف واعادة كفالة الاحترام التام لحقوق الانسان في السلفادور ، وبأن تمتنع حكومات كل الدول ، في الظروف الراهنة ، عن توريد الأسلحة وتقديم المساعدات العسكرية بأشكالها الأخرى ،

" واذ تضع في اعتبارها قرار لجنة حقوق الانسان ٣٢ (د — ٣٧) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ ، الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيار/مايو ١٩٨١ ، والذي يلاحظ استمرار جو العنف وانعدام الامن الذي يسود السلفادور ،

" واذ تؤيد قيام لجنة حقوق الانسان في قرارها ٣٢ (د — ٣٧) المشار اليه بمناشدة الأطراف السلفادورية المعنية أن تتوصل الى تسوية سلمية وتضع حدا للعنف بغية منع وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح والتخفيف من معاناة شعب السلفادور ،

" واذ تحيط علما بالقرار ١٠ (د — ٣٤) المؤرخ في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ الذى اتخذته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، والذى أعلنت اللجنة الفرعية فيه ان احترام المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو وحده الذى يكفل للدولة السلفادورية ، عن طريق مشاركة كل القوى السياسية بها ، الممارسة الكاملة لحقوقها الأساسية في اقامة حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا ، ولاحظت أيضا ، مع ذلك ، أن هذه الظروف لا تتوفر في الوقت الحاضر في السلفادور ،

" وقد درست التقرير المؤقت عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور الذى اعده الممثل الخاص الذى عينته لجنة حقوق الانسان والذى يؤكد خطورة الحالة السائدة في السلفادور ، ويقوم ، في جملة امور ، بتقديم الدليل على الاتجاه العام الذى يتسم بالسلبية والتقاعس من جانب السلطات السلفادورية الحالية ازاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في ذلك البلد ،

" واذ تلاحظ أن الحالة السائدة في السلفادور ، كما يتبين بوضوح من التقرير المؤقت للممثل الخاص ، انما تكمن أسبابها الأصلية في العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،

" ١ — تكرر الاعراب عن بالغ قلقها ازاء الحالة السائدة في السلفادور ومعاناة شعب السلفادور ؛

" ٢ — ترجو مرة اخرى من الأطراف السلفادورية المعنية ان تتوصل الى حل سياسي عن طريق التفاوض بغية اقامة حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا في جو لا يعكر صفوه التخويف والارهاب ؛

" ٣ — تعرب عن بالغ استيائها من جميع اعمال العنف وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية ، وتأسف على وجه الخصوص ، لاستمرار حالة مازالت المنظمات شبه العسكرية الحكومية وغيرها من الجماعات المسلحة تتصرف فيها مستخفة استخفافا تاما بحياة السكان المدنيين وامنهم وراحتهم ؛

" ٤ — توجه انتباه جميع الاطراف المعنية الى ان قواعد القانون الدولي كما هي واردة في المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ تسرى على المنازعات المسلحة التي ليس لها طابع دولي وترجو من الاطراف المعنية تطبيق حد ادنى من الحماية على السكان المتأثرين ؛

" ٥ — تكرر تأكيد مناشدتها جميع الدول أن تمتنع عن التدخل في الحالة الداخلية في السلفادور ، وان توقف جميع توريدات الاسلحة واى نوع من انواع الدعم العسكرى بغرض السماح للقوى السياسية في ذلك البلد باعادة احلال السلم والامن ؛

" ٦ — تؤكد مرة اخرى ان من مسؤولية الشعب السلفادورى وحده ، أن يقرر بحرية وضعه السياسي وان يواصل بحرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الخاصة به وأن يحدد الظروف ويجرى التغييرات الاكثر مواتاة لأمانيه كشعب وكدولة دون تدخل خارجي من أى نوع ؛

" ٧ - تحث حكومة السلفادور على اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الاحترام التام لحقوق الانسان لسكانها ، بكل صورها ، وبالدرجة الاولى عن طريق تهيئة الظروف التي يمكن ان تفضي الى حل سياسي للأزمة الحالية عن طريق المشاركة الكاملة لكل القوى السياسية الممثلة في ذلك البلد ؛

" ٨ - تحث الأطراف المعنية على ان تتعاون، لا أن تتدخل في أنشطة المنظمات الانسانية المكرسة لتخفيف معاناة السكان المدنيين في السلفادور ؛

" ٩ - ترجو من لجنة حقوق الانسان ان تدرس الحالة في السلفادور دراسة مستفيضة في دورتها الثامنة والثلاثين ، على أساس التقرير النهائي للممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ؛

" ١٠ - تقرر ابقاء حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور قيد النظر في خلال دورتها السابعة والثلاثين بغية دراسة هذه الحالة ثانية في ضوء العناصر الاضافية التي توفرها لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعي " .

٤ - وقدم الممثل الخاص تقريره النهائي شخصيا الى لجنة حقوق الانسان[1] في ٤ آذار/مارس ١٩٨٣ . وفي ١١ آذار/مارس ١٩٨٣ ، اعتمدت اللجنة القرار ١٩٨٣/٢٨ بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل ٥ ، مع امتناع ١٣ عضوا عن التصويت . وفيما يلي نص القرار :

" مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أى جزء من العالم وعلى وجه الخصوص في البلدان والأقاليم المستعمرة والبلدان والأقاليم التابعة الأخرى : حالة حقوق الانسان في السلفادور

" ان لجنة حقوق الانسان ،

" اذ تسلم بالصلاحية الدائمة في جميع الظروف للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

" واذ تكرر التأكيد مرة اخرى أن على جميع الدول الاعضاء التزاما بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية والوفاء بالالتزامات التي اخذتها على عاتقها في مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بهذا الميدان ،

---

(١) الوثيقة E/CN.4/1502 ، التقرير النهائي بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، المقدم من البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريد روخو ، تنفيذا للولاية الممنوحة له بقرار اللجنة ٣٢ (د - ٣٧) ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ .

" وقد عقدت العزم على مواصلة التنبه لايه انتهاكات لحقوق الانسان تقع في أي مكان واتخاذ التدابير اللازمة للعمل على اعادة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ،

" واذ تشير الى ان الجمعية العامة قد اعربت ، في قراريها ٣٥/١٩٢ المؤرخ في ١٥ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨٠ و ٣٦/١٥٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /د يسمبر ١٩٨١ عن قلقها العميق ازاء حالة حقوق الانسان في السلفادور ، ولا سيما نظرا لموت آلاف من الناس ، وجو القمع وعدم الأمن السائد في ذلك البلد ،

" واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٢ (د — ٣٧) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ الذي قررت فيه اللجنة تعيين ممثل خاص فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في السلفادور ،

" وقد درست بعناية تقرير الممثل الخاص ، الذي يؤكد أن عمليات القتل وحوادث الاختطاف والاعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية التي ترتكبها في السلفادور منظمات حكومية شبه عسكرية وجماعات مسلحة اخرى مستمرة حتى الان ،

" واذ تلاحظ بصفة خاصة انه بينما لاحظ الممثل الخاص الصعوبات التي تقف حاليا في طريق اقرار العدل بصورة طبيعية في السلفادور فانه يشدد الاتجاه العام للسلطات السلفادورية الحالية الذي يتسم بالسلبية والتراخي تجاه الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في ذلك البلد ،

" واذ تؤيد القرار ١٠ (د — ٣٤) الذي اتخذته اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، والذي ينص على ان احترام المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو وحده الذي يمكن ان يكفل للدولة السلفادورية ، عن طريق مشاركة كل القوى السياسية بها ، الممارسة الكاملة لحقوقها الأساسية في اقامة حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا ،

" واذ تضع في اعتبارها أن الأسباب الجذرية للحالة في السلفادور ، كما بين بوضوح في تقرير الممثل الخاص ، تكمن في عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ، وان الظروف اللازمة للممارسة الفعالة للحقوق المدنية والسياسية والتي تصورتها اللجنة الفرعية غير متوفرة في السلفادور في الوقت الحاضر ،

" واذ تكرر النداء الذي وجهته الى الاطراف السلفادورية المعنية في قرارها ٣٢ (د — ٣٧) بأن تتوصل الى تسوية سلمية وتضع حدا لأعمال العنف لتجنب ازهاق مزيد من الأرواح والتخفيف من معاناة شعب السلفادور ،

" ١ — تثني على الممثل الخاص للتقرير الذي اعده بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور ؛

" ٢ — تعرب عن بالغ قلقها ازاء تدهور الحالة في السلفادور واستمرار انتهاكات حقوق الانسان وما يسببه ذلك من معاناة لشعب السلفادور ، وتأسف لعدم الاهتمام بالنداءات التي وجهتها الجمعية العامة واللجنة والمجتمع الدولي بوجه عام لوقف اعمال العنف ؛

" ٣ — تؤكد أنه يتعين على الشعب السلفادوري وحده أن يمارس حقه في أن يقرر بحرية وضعه السياسي ، وان يعمل بحرية على تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن يوجد الأوضاع ويجرى التغيرات الأنسب لأمانيه كشعب ودولة دون أى تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر أيا كان نوعه ؛

" ٤ — تكرر النداء الذى وجهته الجمعية العامة الى حكومة السلفادور والذى ناشدتها فيه أن تعمل مع جميع القوى السياسية الممثلة في السلفادور من أجل التوصل الى حل سياسي شامل عن طريق التفاوض من أجل أن تهيأ في جو لا يعكر صفوه التخويف والارهاب ، الظروف المناسبة لاقامة حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية ؛

" ٥ — توجه مرة اخرى نظر جميع الأطراف السلفادورية المعنية الى ان قواعد القانون الدولي ، كما وردت في المادة ٣ في كل اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ بشأن قوانين الحرب ، تسرى على المنازعات المسلحة التي ليست ذات طابع دولي ، وترجو من أطراف النزاع توفير حد ادنى من الحماية لحقوق الانسان ومن المعاملة الانسانية للسكان المدنيين ؛

" ٦ — تشير الى ان الجمعية العامة كررت في قرارها ٣٦/١٥٥ تأكيد مناشدتها جميع الدول ان تمتنع عن التدخل في الحالة الداخلية في السلفادور وان توقف جميع توريدات الاسلحة واى نوع من انواع الدعم العسكرى ، بغرض السماح للقوى السياسية في تلك البلد باعادة احلال السلم والأمن ؛

" ٧ — تطلب الى جميع الاطراف السلفادورية المعنية ان تتعاون تعاونا تاما ، والا تتدخل في انشطة المنظمات الانسانية المكرسة لتخفيف معاناة السكان المدنيين في السلفادور ؛

" ٨ — تحث بقوة حكومة السلفادور على اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الأساسية في البلد ؛

" ٩ — تقرر تحديد ولاية الممثل الخاص لسنة اخرى وتطلب اليه ان يقدم تقريره عن التطورات اللاحقة في حالة حقوق الانسان في السلفادور الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين والى لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والثلاثين ؛

" ١٠ — ترجو من الامين العام ان يقدم كل مساعدة ممكنة الى الممثل الخاص للجنة ؛

" ١١ — تطلب الى حكومة السلفادور ، وكذلك سائر الاطراف ، ان تتعاون مع الممثل الخاص للجنة ؛

" ١٢ — تقرر النظر في مسألة حقوق الانسان في السلفادور في دورتها التاسعة والثلاثين بوصفها مسألة ذات أولوية عالية " .

٥ — وتنفيذا للولاية الواردة في القرار المبين اعلاه الصادر عن لجنة حقوق الانسان ، فقد عرض الممثل الخاص تقريره المؤقت على الجمعية العامة (٢) ، وقام بتقديمه شخصيا الى اللجنة الثالثة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

٦ — وفي ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٧/١٨٥ ، وفيما يلي نص القرار :

" حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تسترشد بالمبادئ في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

" واذ تدرك مسؤوليتها في جميع الظروف عن تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ،

" واذ تكرر التأكيد بأن حكومات الدول الأعضاء جميعا تتحمل التزاما بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية والاضطلاع بالمسؤوليات التي اخذتها على عاتقها بمقتضى مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ،

" وتصميما منها على مواصلة اليقظة فيما يتصل بانتهاكات حقوق الانسان حيثما تقع ، واتخاذ تدابير لاعادة الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية ،

" واذ تشير الى انها قد اعربت في قرارها ١٩٢/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ وقرارها ١٥٥/٣٦ المؤرخ في ٦ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ عن عميق قلقها ازاء حالة حقوق الانسان في السلفادور وخاصة بالنظر الى موت آلاف الاشخاص وجو العنف وانعدام الامن الذى يسود ذلك البلد وعدم معاقبة القوات شبه العسكرية والجماعات المسلحة ،

" واذ تضع في اعتبارها قرار لجنة حقوق الانسان ٣٢ (د — ٣٧ ) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨١ ، التي قررت فيه اللجنة تعيين ممثل خاص يعنى بحالة حقوق الانسان في السلفادور والقرار ١٩٨٢/٢٨ المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، الذى مددت بموجبه ولاية الممثل الخاص لسنة اخرى ورجته في جملة أمور أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

" واذ تحيط علما بالقرارين ١٠ (د — ٣٤ ) و ١٩٨٢/٢٦ الصادرين عن اللجنة الفرعية لمنع التمييز بجميع اشكاله وحماية الاقليات ،

---

(٢) A/37/661 ، تقرير مؤقت عن حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور ، قدمه الى الجمعية العامة البروفسور خوزى انطونيو باستور ريد روخو ، تنفيذا للولاية الموكولة اليه في قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٢/٢٨ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

" واذ تحيط علما مع شديد القلق بالتقرير المؤقت للممثل الخاص ، الذى يؤكد استمرار جو العنف وانعدام الأمن في السلفادور دون فتور والاشتباكات المسلحة واعمال الارهاب والانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق لحقوق الانسان دون كبح لجماحها ، وكذا تقصير السلطة القضائية في القيام بواجباتها في مساندة حكم القانون ،

" واذ تلاحظ أن الانتخابات التي جرت في آذار/مارس الماضي لم تؤد الى وقف العنف أو الى أى تحسن في حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في ذلك البلد ،

" ١ — تعرب عن عميق قلقها لاستمرار انتهاكات حقوق الانسان دون كبح لجماحها ولما يسبب ذلك لشعب السلفادور من معاناة ، وتأسف لعدم مراعاة ما اصدرته الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان والمجتمع الدولي عامة من نداءات لوقف اعمال العنف ،

" ٢ — تلفت نظر جميع الاطراف المعنية في السلفادور الى ان قواعد القانون الدولي كما هي واردة في المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩ بشأن قوانين الحرب ، تسرى على المنازعات المسلحة التي ليس لها طابع دولي وترجو من جميع الاطراف في النزاع تطبيق حد ادنى من الحماية لحقوق الانسان والمعاملة الانسانية للسكان المدنيين ،

" ٣ — تلاحظ ان الحالة في السلفادور ، كما يتبين بجلاء من تقرير الممثل الخاص انما ترجع اسبابها الجذرية الى عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية ، وان ظروف الممارسة الفعالة للحقوق المدنية والسياسية لا وجود لها في الوقت الحاضر في السلفادور ،

" ٤ — تؤكد من جديد حق شعب السلفادور في تقرير مستقبله السياسي والاقتصادى والاجتماعي بحرية ودونما تدخل خارجي ، وان ينشئ حكومة منتخبة انتخابا ديمقراطيا في جو خال من التخويف والارهاب يتيح مشاركة شعبية تامة دون قيود ،

" ٥ — تأسف لعدم استجابة حكومة السلفادور للمقترحات باستهلال اتصالات من خلال الطرق المتاحة بغية التفاوض على تسوية سلمية مع جميع القوى السياسية الممثلة في ذلك البلد ،

" ٦ — تطلب مرة اخرى الى جميع الاطراف في السلفادور ان تسعى لانهاء جميع اعمال العنف بغية وضع حد لازهاق الارواح ولمعاناة شعب السلفادور ،

" ٧ — تكرر مناشدتها للحكومة والقوى السياسية الاخرى في السلفادور العمل معا في سبيل ايجاد حل سياسي شامل ومتفاوض عليه لايجاد تسوية سلمية وظروف مناسبة لانشاء حكومة عن طريق انتخابات حرة خالية من الحوائق ، في جو خال من التخويف والارهاب ،

" ٨ — تكرر مناشدتها لجميع الدول ان تمتنع عن التدخل في الحالة الداخلية للسلفادور وان توقف كل توريد للأسلحة ، وأى نوع من انواع المساعدة العسكرية كيما تتيح للقوى السياسية في ذلك البلد اعادة احلال السلام والامن وانشاء نظام ديمقراطي ،

" ٩ — تحث بقوة حكومة السلفادور على تحقيق التزاماتها تجاه مواطنيها وتولي مسؤولياتها الدولية بهذا الصدد ، باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الاساسية من قبل جميع المصالح الحكومية ، بما في ذلك قوات الامن التابعة لها وغيرها من المنظمات المسلحة التي تعمل تحت سلطتها وباذن منها ،

" ١٠ — كذلك تحث السلطة القضائية في السلفادور على القيام بواجبها في التمسك بحكم القانون ، وملاحقة اولئك المسؤولين عن الاغتيالات وعمليات التعذيب والاشكال الاخرى للمعاملة القاسية ، واللاانسانية والمذلّة ، ومعاقبتهم ،

" ١١ — تكرر طلبها من جميع الأطراف المعنية في السلفادور التعاون التام وعدم التدخل في الانشطة الانسانية للمنظمات التي كرست نفسها لتخفيف معاناة السكان المدنيين ، حيثما تعمل هذه المنظمات في السلفادور ،

" ١٢ — تطلب مرة اخرى الى حكومة السلفادور وكذا جميع الاطراف المعنية مواصلة التعاون مع الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ،

" ١٣ — ترجو لجنة حقوق الانسان ان تواصل في دورتها التاسعة والثلاثين القيام على سبيل الأولوية العليا بدراسة الحالة في السلفادور ، استنادا الى تقرير الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ؛

" ١٤ — تقرر ان تبقى حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور قيد النظر اثناء دورتها الثامنة والثلاثين ، بغية دراسة هذه الحالة من جديد في ضوء العناصر الاضافية المقدمة من لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي " .

٧ — ونظرا لان الممثل الخاص اشار ، في تقريره السابق الى اللجنة الى حالة حقوق الانسان في السلفادور خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٩ وطوال عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، فان هذا التقرير سيتناول ، في المقام الاول ، الحالة السائدة في عام ١٩٨٢ . بيد ان الممثل الخاص يود ان يشير الى أن هناك استمرارية طبيعية بين تقريره السابق والتقرير الحالي الذي ينبغي ، تبعا لذلك ، ان ينظر فيه في ضوء التقرير السابق .

٨ — وقد استخدم الممثل الخاص ، في صياغة هذا التقرير ، المعلومات التي قدمتها اليه حكومة السلفادور والحكومات الاخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وغيرها من المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع والمتعلقة بحالة حقوق الانسان في السلفادور .

٩ — ويرى الممثل الخاص ان استمرار التعاون الذي لقيه من حكومة السلفادور في عام ١٩٨١ سيكون أيضا على جانب كبير من الاهمية له في ادائه لولايته . ولذلك التمس مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان من حكومة السلفادور ، عن طريق السفير الذي يرأس البعثة الدائمة لذلك البلد في جنيف ، الاذن للممثل الخاص بزيارة السلفادور مرة اخرى . وفي ٤ آب/اغسطس ١٩٨٢ أبلغ الممثل الخاص ان حكومة السلفادور تأذن له بذلك ، على الرغم من ان الزيارة لا تعتبر رسمية لان الحكومة لا يزال لديها تحفظات ذات طابع قانوني بشأن ولايته .

١٠ — ويرى الممثل الخاص ان من واجبه ان يذكر ان التعاون الذى قدمته له حكومة السلفادور كان كاملا لا تحفظ فيه ، سواء فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمها اليه السفير لدى المنظمات الدولية في جنيف او بشأن التسهيلات وحرية التصرف التي منح اياها خلال زيارته للبلد والمعلومات التي تمكن من الحصول عليها والصراحة التي اتسمت بها المحادثات التي اجراها مع السلطات الحكومية العليا . ويعرب الممثل الخاص عن تقديره العظيم لهذا التعاون ويعتبره دليلا على حرص المستويات الحكومية العليا في السلفادور على تحسين حالة حقوق الانسان بجميع انواعها .

١١ — والواقع ان الممثل الخاص لاحظ ، في المقابلات التي اجراها مع سلطات جمهورية السلفادور خلال الاسبوع الثالث من شهر ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، ان هناك رغبة واضحة في تحقيق تحسين تدريجي في احترام حقوق الانسان بجميع انواعها في ذلك البلد . ومن بين دلائل هذه الرغبة تعاون الحكومة الكامل ودون تحفظ في تنفيذ ولاية الممثل الخاص ، والمساعدات والتسهيلات التي منح اياها اثناء زيارته للبلد ، والتعاون الذى قدم الى الفريق العامل للامم المتحدة المعني بحالات الاختفاء قسرا أو كرها (٣) ، وانشاء لجنة حقوق الانسان بموجب ميثاق أبانيكا ، والجهود الرامية الى اعطاء قوة دفع لنشاط الهيئة القضائية . كما اطلع الممثل الخاص على الرسالة التى وجهها في ٣٠ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ سفير السلفادور لدى منظمة الدول الامريكية الى الامين التنفيذى للجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان والتي يدعو فيها تلك اللجنة الى اجراء تحقيق موضعي . وتكررت الدعوة في البيان الذى القاه وزير الشؤون الخارجية للسلفادور يوم ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ في الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية (٤) . ومن دواعي سرور الممثل الخاص ان يذكر هذا الاهتمام الذى ابدته حكومة السلفادور ازاء حقوق الانسان ، ويأمل الممثل الخاص جديا في أن يترجم هذا الاهتمام بالفعل الى عمل باسرع مايمكن ، لاسيما فيما يتعلق بالحق الاساسي للبشر ، وهو الحق في الحياة .

١٢ — وقد وصل الممثل الخاص الى السلفادور بعد ظهر الاحد ١٩ أيلول /سبتمبر ، وبقي في البلد حتى صباح السبت ٢٥ أيلول /سبتمبر . وأجرى الممثل الخاص اثناء اقامته في البلد مقابلات مع السلطات التالية : رئيس الجمهورية ، فخامة السيد الفارو مايانا ، ووزير الشؤون الخارجية ، السيد فيدل تشافيس مينا ، ووزير الدفاع ، الجنرال خوسيه غيليرمو غارسيا ، ووزير العدل السيد راميرو أرتورو منديس أساهار ، ووزير الداخلية ، السيد مانويل لوبيس سيرمينيو ، ورئيس المجلس المركزى للانتخابات ، السيد خورخيه بوستامانتي ، ونائب رئيس الجمعية التأسيسية ، السيد أوغوكاريو ، والمدعي العام للجمهورية ، السيد ماريو أدلبرتو ريفيرا ، ونائب مدير المعهد السلفادوري للاصلاح الزراعي ، السيد غونثالو مارتينيس مينديس ، ومدير الشرطة الوطنية ، الكولونيل كارلوس رينالدو لوبيس نويلا ، ومدير الشرطة الريفية ، الكولونيل فرانسيسكو انطونيو موران .

---

(٣) الرسالة المؤرخة في ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ التي وجهها الفيكونت كولفيل أوف كولروس ، رئيس الفريق الى سفير السلفادور لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف واعرب فيها عن تقديره لهذا التعاون .

(٤) وزارة الشؤون الخارجية للسلفادور Boletin Informativo para il Servicio Exterior العدد ٢٨ ، ١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ .

١٣ــ وفي سان سلفادور اجرى الممثل الخاص ايضا مقابلات مع المدير الرسولي ، المونسنيور ريفيرا اى داماس ، ومع ممثل الرابطة الوطنية لمنظمي المشاريع الخاصة ، السيد خوان فينسنتي مالدونالدو ، كما اجرى مقابلات مع اعضاء التنظيمات النقابية التابعة للاتحاد الديمقراطي الشعبي ومن بينهم السيد البرتو الباينغا سينغيثا ، والسيد خورخيه كاماتشو والسيد ماريو اسينوسا وغيرهم وأجرى مقابلة مع رئيس الصليب الاحمر السلفادوري ، السيد ركاردو لوبيس ، واخيرا اجرى محادثات مع الدبلوماسيين المعتمدين في السلفادور ومع عدد من المواطنين العاديين في ذلك البلد .

١٤ــ وأثناء اقامة الممثل الخاص في البلد ، اتيحت له الفرصة لزيارة سجن ماريونا حيث تحدث بحرية مع قيادات لجنة السجناء السياسيين في السلفادور والسجناء السياسيين الاخرين الذين لا ينتمون الى تلك اللجنة . وزار ايضا زنزانات الاحتجاز في مقرى الشرطة الريفية والشرطة الوطنية وكلاهما في سان سلفادور ، حيث تمكن من مقابلة السجناء السياسيين بحرية .

١٥ــ وفي مدينة مكسيكو ، أجرى الممثل الخاص للسلفادور مقابلات مع ممثلي لجنة حقوق الانسان ( غير حكومية ) وممثل الرابطة الوطنية للمدرسين السلفادوريين وممثل اتحاد العاملين الريفيين وممثل لجنة امهات واقارب المعتقلين والمفقودين وضحايا الاغتيال لأسباب سياسية في السلفادور والسيد لويس الونسو غوميس مينا ، وهو سجين سياسي سابق والسيد خوسيه انطونيو موراليس كابرونيل والسيد خوان خوسيه غارسيا كانياس ، وهما سجينان سياسيان سابقان ، والسيدة آنا ماريا رومايور أرملة الصحفي الهولندي جوكوبو كولستر ، والسيد خورخيه بينتو ، المدير السابق لصحيفة El Independiente التي تصدر في سان سلفادور وفي نيويورك اجرى الممثل الخاص مقابلات مع السيد غييرمو اونغو ، رئيس الجبهة الديمقراطية الثورية ومع السيد رافائيل موريتو ممثل اللجنة السياسية والدبلوماسية التابعة للجبهة الديمقراطية الثورية ــ جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني . وفي واشنطن ، اجرى مقابلة مع السيدة انغريد اسكابيني ، من الحركة الثورية الوطنية للسلفادور واجرى الممثل الخاص محادثات في اماكن اخرى مع السيد روبرتو كوبيار ، من هيئة المساعدة القانونية والسيدة غارسيا فيلاس ، من لجنة حقوق الانسان في السلفادور . ويتوجه الممثل الخاص بالشكر لتعاونهم معه ، لهذه الهيئات وهؤلاء الأشخاص ويود ان يؤكد على قيمة ذلك التعاون وما أبدى من اهتمام فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان في السلفادور .

١٦ــ وبعد صياغة التقرير المؤقت ، اجرى الممثل الخاص مقابلات في مدريد مع السيد اليخاندرو غوميس فيديز ، وكيل وزارة الشؤون الخارجية في السلفادور ، وفي نيويورك مع السيد رافائيل موريتو ممثل اللجنة السياسية والدبلوماسية التابعة للجبهة الديمقراطية الثورية ــ جبهة فارابوند ومارتي للتحرير الوطني . واجرى ايضا محادثات في نيويورك مع العديد من وفود الدول الأعضاء في الجمعية العامة للامم المتحدة .

## أولا — القواعد القانونية الدولية والوطنية الممكن تطبيقها في السلفادور فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان

١٧— عدد الممثل الخاص، في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان [٥]، القواعد القانونية الدولية والوطنية الممكن تطبيقها في السلفادور فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان • وفيما يلي عرض للمعلومات الواردة فيما يتعلق بالتغييرات الرئيسية في هذه القواعد •

١٨— وكما ذكر في التقرير السابق [٦]، فان حظر التجول قد رفع في السلفادور في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ • كما رفعت ابان الانتخابات حالة الحصار أو التعطيل المؤقت للضمانات الدستورية [٧]، الا ان مرسوما صدر بالعمل بها لمدة ٣٠ يوما اخرى اعتبارا من ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ [٨] وتتابع مد العمل بها منذ ذلك الحين [٩] •

١٩— وفي الاجتماع الذي عقدته في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ الجمعية التأسيسية التي انتخبت مؤخرا في السلفادور، اعتمدت الجمعية المرسوم رقم ٣ الذي ينص على ان يظل دستور ١٩٦٢ نافذا مع ادخال بعض التعديلات عليه الى ان يعلن الدستور الجديد • ويقضي ذلك المرسوم بأن تتولى الجمعية التأسيسية المهام التشريعية العادية كاملة، والتسليم بصلاحية الاعمال التشريعية والادارية والقضائية التي تمت في ظل النظام السابق [١٠] •

٢٠— وفي ١٨ أيار/مايو ١٩٨٢ وافقت الجمعية التأسيسية على المرسوم التشريعي رقم ٦ [١١]، الذي يوقف مؤقتا العمل بالمرسوم رقم ٢٠٧ الصادر عن مجلس الحكومة الثورية • وبعد ذلك قدم المرسوم رقم ١١ الصادر عن الجمعية التأسيسية تفسيرا رسميا للمرسوم رقم ٦ [١٢]، على النحو الذي سيرد وصفه في الفرع " ثالثا " من هذا التقرير •

---

(٥) E/CN.4/1502، المرجع المذكور •

(٦) المرجع نفسه •

(٧) صحيفة The Times، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(٨) Diario Oficial del Gobierno de El Salvador، العدد ٧١ " المرسوم رقم ١٠٨٩ "، سان سلفادور، ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(٩) المرجع نفسه، العدد ٩٢، المرسوم رقم ٧، ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٢؛ العدد ١١٣ المرسوم رقم ٢٤، ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢؛ العدد ١١٨، المرسوم رقم ٢٦، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢؛ العدد ١٤٠، المرسوم رقم ٤٤، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ والمراسيم اللاحقة الصادرة عن الجمعية التأسيسية •

(١٠) المرجع نفسه، العدد ٧٥، ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٢ El Diario de Hoy، سان سلفادور، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١١) Diario Oficial، المرجع المذكور، العدد ٩٤، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٢) المرجع نفسه، العدد ٩٨، ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ •

٢١ــ ويرى الممثل الخاص انه من المفيد عند هذه النقطة ان يشار الى دليل الاجراءات العادية المعمول بها في مجال الاعمال المضادة للتخريب التي تضطلع بها الشرطة الوطنية[١٣]، الذي أشار اليه في تقريره السابق[١٤] وقد صدرت طبعة منقحة من الدليل في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢ وتكرر تلك الطبعة الاخيرة التأكيد على ان واحدا من الاهداف الأساسية للعمليات التي تضطلع بها الشرطة الوطنية هو " كفالة احترام القوانين والمبادىء الأخلاقية وحرمة حقوق الانسان "• ويود الممثل الخاص ايضا ان يسترعي الانتباه الى التعليمات التي اصدرها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ الجنرال خوسيه غيلييرمو غارسيا ، وزير الدفاع بأن يحترم جميع افراد القوات المسلحة وقوات الأمن حقوق الانسان وألا يسيئوا استخدام السلطة لأى سبب[١٥]•

---

(١٣) القوات المسلحة للسلفادور ، الشرطة الوطنية ، Guia de Procedimiento Operativo Normal de las Acciones Contrasubversivas que realice la Policia Nacional ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، طبعة منقحة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، طبعة منقحة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، الصفحة ١ •

(١٤) E/CN.4/1502 ، الفقرة ٢٦ •

(١٥) النشرة الاعلامية لحكومة السلفادور ، Seinform، ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ •

## ثانيا — الحالة السياسية الراهنة في جمهورية السلفادور

٢٢— وصف الممثل الخاص، في تقريره الختامي، المؤرخ في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢[١٦] الى لجنة حقوق الانسان، الأحداث الرئيسية التي شكّلت الحالة السياسية في جمهورية السلفادور خلال السنوات ١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١. وفيما يتعلّق بسنة ١٩٨٢، ووفقا لما أوردته التقارير بصورة عامة، استمرت حالة المواجهة المسلحة وانتشار العنف سائدة في البلد.

٢٣— وقد كان اجراء الانتخابات المقررة للجمعية التأسيسية في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٢، حدثا سياسيا ذا أهمية أساسية. وكان الممثل الخاص قد أشار في تقريره السابق الى الخطة المقررة لهذه الانتخابات، وأورد بعض التعليقات على الشروط اللازمة لاجرائها[١٧].

٢٤— ووفقا لما أوردته البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة في جنيف[١٨]، " قامت بمراقبة الانتخابات وفود تمثل حكومات ومنظمات دولية، فضلا عن ممثلي الهيئات الانتخابية، واتحاد العمال، والمنظمات الأهلية والسياسية، وممثلي الاتحاد الدولي لحقوق الانسان، وأعضاء من البرلمان الأوروبي، وبعض الشخصيات السياسية المدعوة خصيصا لهذا الغرض". وترد في نفس الوثيقة المعلومات التالية عن جنسية وعدد المراقبين الزائرين: " فنزويلا، ٢٤ شخصا؛ المملكة المتحدة، شخصان؛ هندوراس، ١٠ أشخاص؛ كولومبيا، ٤ أشخاص؛ بنما، ٧ أشخاص؛ غواتيمالا، ٧ أشخاص؛ الصين، شخصان؛ جمهورية المانيا الاتحادية، ١٠ أشخاص؛ الارجنتين شخصان؛ أوروغواي، شخصان؛ الولايات المتحدة ٣٤ شخصا؛ باراغواي، ٥ أشخاص؛ البرازيل شخصان؛ أنتيغوا وبربودا، شخصان؛ الجمهورية الدومينيكية، ٣ أشخاص؛ ايطاليا، ٧ أشخاص؛ بلجيكا، شخص واحد؛ شيلي، ٤ أشخاص؛ بيرو، ٩ أشخاص؛ جامايكا، شخص واحد؛ المكسيك، ٣ أشخاص؛ نيوزيلندا، شخص واحد؛ اسبانيا، ٤ أشخاص؛ النمسا، شخص واحد؛ كندا، ٤ أشخاص؛ كوستاريكا، ٧ أشخاص؛ اليابان، شخصان؛ مصر، شخص واحد؛ فرنسا، شخصان". وتشير الوثيقة أيضا الى "حضور منظمة الدول الأمريكية"، وتضيف أن " صحفيين بلغ مجموعهم ٧٤٢ صحفيا قاموا بتغطية ذلك الحدث". ويورد الممثل الخاص مختلف ردود الفعل ازاء الانتخابات.

٢٥— ووفقا للتقارير التي ظهرت في الصحافة الدولية[١٩]، لقي ١٨ شخصا على الأقل حتفهم، يوم اجراء الانتخابات، نتيجة للهجمات التي شنتها حركة المقاومين في ضواحي العاصمة ماخيكانس

---

(١٦) E/CN.4/1502

(١٧) المرجع نفسه، الفقرات ١٣٢—١٣٦.

(١٨) النشرة الاعلامية لحكومة السلفادور، Seinform " El proceso electoral en El Salvador "، ١ نيسان/ابريل ١٩٨٢، التي وفرتها للمبعوث الخاص البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة في جنيف.

(١٩) " International Herald Tribune "، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٢، و "The Times" ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢.

وسان انطونيو أباد وكوسكاتانسينغه وأبوبا • وذكر أيضا أن المغاورين قاموا بأعمال ازعاج في مدن أوسولاتان وسان فيسنته وسان فرانسيسكو غوتيرا ، تسببت في توقف النقل العام في الجزء الشرقي من السلفادور • ويفيد المصدر نفسه ، أن صفوف الناخبين في بعض مراكز التصويت في السلفادور كانت تمتد الى ما يزيد عن نصف ميل ، في حين كانت تسمع أصوات طلقات وانفجارات متفرقة ، وانفجرت بعض القنابل قرب سوقين • وأفادت المصادر نفسها أنه تم ايقاف عملية التصويت في أبوبا ، التي تقع على بعد ١٧ كيلو مترا تقريبا من سان سلفادور، وأن أشد المعارك ، فيما يبدو ، دارت رحاها في أوسولاتان ، على مسافة ٦٦ ميلا الى الجنوب الشرقي من سان سلفادور • ووردت تقارير أيضا عن اطلاق النار في سان ميغل ، أكبر المدن في شرق السلفادور •

٢٦ — وقد أحالت البعثة الدائمة للسلفادور في جنيف النتائج الرسمية التي أعلنها المجلس المركزي للانتخابات الى مركز حقوق الانسان • وفيما يلي هذه النتائج : العدد الكلّي للأصوات الصحيحة : ٣٣٩ ٣٦٢ ، الأصوات الباطلة : ٤٩٨ ١٣١ ، الممتنعون عن التصويت : ٤٣٨ ٥١، الأصوات المختلف عليها : ٤١٢ ٦(٢٠) • وحصل الحزب الديمقراطي المسيحي على ٤٠٫٧ في المائة من عدد الأصوات وكسب ٢٤ مقعدا من مقاعد الجمعية التأسيسية البالغ مجموعها ٦٠ مقعدا ، وأحرز التحالف الجمهوري الوطني ٢٩٫٨ في المائة من عدد الأصوات وكسب ١٩ مقعدا ، وحصل حزب الوفاق الوطني على ١٨٫٣ في المائة من عدد الأصوات ، وكسب ١٤ مقعدا ، وحصل حزب العمل الديمقراطي على ٧٫٧ في المائة من عدد الأصوات وعلى مقعدين ، ونال الحزبان الآخران النسبة الباقية من عدد الأصوات وهي ٣٫٥ في المائة • ووفقا للمعلومات المقدمة من البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة في جنيف ، أحرز حزب الشعب السلفادوري مقعدا واحدا (٢١) •

٢٧ — ووفقا لما أوردته الصحافة العالمية (٢٢)، انتخب الميجور روبرتو داوبويسون ، رئيس حزب التحالف الجمهوري الوطني ، في يوم الخميس الموافق ٢٢ نيسان / ابريل ، رئيسا للجمعية التأسيسية • وقد حصل على ٣٦ صوتا من ٣٩ صوتا هي أصوات الأحزاب التي تعتبر أكثر يمينية من غيرها ، وصوت ضده ٢٢ عضوا من أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي وعددهم ٢٤، وامتنع عضوان عن التصويت •

٢٨ — وفي نهاية نيسان / ابريل ١٩٨٢ (٢٣)، انتخبت الجمعية التأسيسية السيد ألفارو مغانيا ، مدير البنك العقاري " Banco Hipotecario "، رئيسا مؤقتا للسلفادور، بأغلبية ٣٦ صوتا

---

(٢٠) المجلس المركزي للانتخابات ، سان سلفادور، Cifras Oficiales del Consejo Central de Elecciones ، ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، ص ١ •

(٢١) النشرة الاعلامية لحكومة السلفادور ، المصدر نفسه •

(٢٢) "Le Monde"، ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨٢، " The Guardian "، ٢٤ نيسان / ابريل ، " International Herald Tribune " ، ٢٤ نيسان / ابريل ١٩٨٢ •

(٢٣) "Newsweek" ، ٣ أيار / مايو ١٩٨٢، " International Herald Tribune "، ٣ أيار / مايو ١٩٨٢ •

مقابل ١٧ صوتا وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت • وتقلّد ثلاثة نوّاب للرئيس مناصبهم مع الدكتور مغانيا وهم : السيد راؤول موليتا مارتينس من حزب الوفاق الوطني ، والسيد ماوريسيو فويتيريس كاسترو من التحالف الجمهوري الوطني ، والسيد بابلو ماوريسيو ألبرغه من الحزب الديمقراطي المسيحي (٢٤) • وفي أوائل أيار/ مايو ١٩٨٢ ، أعلن تشكيل الحكومة الجديدة على النحو التالي : أربعة وزراء ، وهم وزراء الشؤون الخارجية والعمل والتربية والتخطيط ، من الحزب الديمقراطي المسيحي ، وأربعة وزراء ، وهم وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة والصحة العامة ، من حزب التحالف الجمهوري الوطني ، وثلاثة وزراء ، هم وزراء العدل والأشغال العامة وشؤون رئاسة الجمهورية ، من حزب الوفاق الوطني • وعين الرئيس بنفسه وزيرى الداخلية والمالية وقرر أن يظل الجنرال خوسيه غيليرمو غارسيا وزيرا للدفاع (٢٥) •

٢٩ — وفي ٣ آب/ اغسطس ١٩٨٢ ، وقع رئيس الجمهورية وقادة أربعة من الأحزاب السياسية " ميثاق ابانيكا " الذى يعتمد برنامج الحكومة الأساسي ، وهو البرنامج الذى " يحدد المبادئ الأساسية لحكومة الوحدة الوطنية ، موجزة في الأهداف التالية : التهدئة ، واضفاء الطابع الديمقراطي ، والاحترام التام لحقوق الانسان ، والانعاش الاقتصادى ، وتوحيد عمليات الاصلاح ، وبناء الثقة ، والأمن والتعزيز الدوليين " • وأقرّ ميثاق أبانيكا بالحاجة الى انشاء لجنة سياسية ولجنة للسلم ولجنة لحقوق الانسان (٢٦) • وقد أطلع وزير الشؤون الخارجية الممثل الخاص ، بأوفى وجه ، على أهمية ميثاق أبانيكا ولا سيما الاتفاق على انشاء لجنة حقوق الانسان ، وهو اتفاق يعكس عزم سلطات البلد على تحسين حالة حقوق الانسان فيه •

٣٠ — وتفيد التقارير الصحفية اللاحقة (٢٧) بأن رئيس الجمهورية قام في ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ بتعيين الأعضاء السبعة للجنة حقوق الانسان التي انشئت بموجب ميثاق ابانيكا • وهؤلاء الأعضاء هم : الكولونيل لويز نويلا مدير الشرطة الوطنية ، والمونسنيور فريدى دلغادو من اسقفية السلفادور ، والسيد كريستوبال اليمان الأس عضو الاتحاد الديمقراطي الشعبي ، وهو منظمة فلاحين ، والسيد خورخي ارنستو كامبوس ، مهندس ، والسيد ماريو رويز فالاسكو ، محام وخبير مالي ، والسيدة فلور دى ماريا فيلاجورتا دى هاسبون ، محامية ، والسيد مانيويل لينيز مانديز ، محام • ويعزو المصدر نفسه الى رئيس الجمهورية بيانا مفاده أن الحكومة بصدد اعداد قوانين للصفح عن المواطنين واعادة تأهليهم تخص أفراد قوات المغاوين المستعدين لالقاء اسلحتهم ، وتنوى القيام فورا بانشاء لجنة سلم •

---

(٢٤) " International Herald Tribune " ، ٤ أيار/ مايو ١٩٨٢ •

(٢٥) " The Guardian "، ٦ أيار/مايو ١٩٨٢، " International Herald Tribune "، ٦ أيار/ مايو ١٩٨٢ •

(٢٦) بيان صادر عن مكتب الاعلام برئاسة الجمهورية ، سان سلفادور ، السلفادور، مؤرخ في ٢٧ و٢٨ آب/ أغسطس ١٩٨٢ •

(٢٧) New York Times ، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ •

٣١— وتلقى الممثل الخاص معلومات بشأن أنشطة لجنة حقوق الانسان • وتفيد الصحافة العالمية[٢٨] بأن هذه اللجنة ساعدت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ على الافراج عن شخص اعتقلته الشرطة بصورة غير شرعية في ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ولم توجه له منذ ئذ تهمة رسمية ولم يوضع تحت تصرف السلطات القضائية • بالاضافة الى ذلك ، تفيد المعلومات التي قدمتها حكومة السلفادور[٢٩] أن أحد أعضاء هذه اللجنة وهو المونسنيور فردى دلغادو قال ان ستة من بين ٣٢ حالة عالجتها اللجنة توجت بالنجاح •

٣٢— وتفيد المعلومات الواردة من حكومة السلفادور[٣٠] أن اللجنة السياسية المنشأة بموجب ميثاق ابانيكا وضعت فعلا جدولا زمنيا سياسيا ستنظم وفقه الانتخابات الرئاسية والبلدية عام ١٩٨٤ وحدد تاريخ ٢٨ أذار / مارس آخر موعد لهذه الانتخابات •

٣٣— الا أن السيد غيليرمو أونغو، رئيس الجبهة الديمقراطية الثورية ينظر نظرة مغايرة جدا الى ميثاق أبانيكا، اذ أنه أخبر الممثل الخاص شخصيا بأن الميثاق لم يفعل سوى أن سجل نقاط الاختلاف بين مختلف الأحزاب السياسية وأن هذا الميثاق يقصد به تحسين صورة النظام السلفادورى الحالي •

٣٤— وقد أبلغ السيد غليرمو أونغو والسيد رافاييل موريلو ، وهو ممثل للجنة السياسية والدبلوماسية التابعة للجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، الممثل الخاص بأن ما يجرى حاليا هو من قبيل " حرب المفاوضين الدبلوماسية " ، وهما يقصدان بذلك أن مختلف المقترحات التي قدمتها المعارضة بالدعوة الى الحوار والتفاوض مع حكومة السلفادور، على الرغم من ترحيب الحكومة بها ظاهريا ، لم تأت بفائدة عملية أبدا ونتيجتها هي أن التهدئة الحقيقية للبلاد يماطل بها الآن •

٣٥— وتفيد وثيقة مؤرخة في ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢[٣١] اقترحت الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الدخول في حوار مباشر لا مشروط مع الهيئة التنفيذية في السلفادور ، والجمعية التأسيسية والقوات المسلحة " بغية العثور على السبل الكفيلة باقرار السلم والعدالة الاجتماعية في السلفادور والمساهمة في الانفراج في منطقة امريكا الوسطى " • وتمضي الوثيقة الى اقتراح انشاء " فريق للمساعي الحميدة " ، ليتولى تنظيم هذا الحوار وتمهيد السبيل له ، والذى ينبغي انعقاده بحضور شهود موثوق بهم • وقد اوردت الصحافة العالمية[٣٢] خبر

---

(٢٨) The Times ، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ •

(٢٩) النشرة الاعلامية ، Seinform ، ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ •

(٣٠) المرجع نفسه ، ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ •

(٣١) مقترح باقامة الحوار بين الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، السلفادور ، ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ •

(٣٢) El Pais ، ٢٦ و٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ The Guardian و le Monde ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ •

هذه المقترحات. بيد أن المصدر نفسه (٣٣) يفيد بأن السيد دوبويسون رئيس الجمعية التأسيسية للسلفادور قال انه لن يسمح ابدا بالمناقشة مع جماعات اجرامية في حين أن رئيس الاساقفة مونسنيور ريفييرا داماس، وصف المقترح بكونه جاء في الوقت المناسب وأبدى الحزب الديمقراطي المسيحي استعداده للمشاركة في هذه المفاوضات.

٣٦ — وفي نهاية كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ دعا الرئيس ماغانيا جميع أعضاء الحكومة الى الاستقالة ليتسنى اعادة تنظيمها واضفاء زخم جديد على النشاط الحكومي (٣٤). وامتثل جميع الوزراء ووكلاء الوزراء لهذه الدعوة بتقديم استقالاتهم وقام الرئيس، اثر اجراء المشاورات اللازمة في هذا الصدد، بتعيين وزير جديد للتجارة الخارجية ووكيل وزير للثقافة والشباب والرياضة ووكيل وزير للزراعة وتربية الماشية، ولم يقبل استقالات بقية الوزراء في الحكومة (٣٥).

٣٧ — وفي أوائل كانون الثاني / يناير ١٩٨٣، رفض المقدم اوشوا بيريز الحاكم العسكري لقطاع كاباناس الامتثال لأمر من رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة بتعيينه ملحقا عسكريا في سفارة السلفادور في أوروغواي (٣٦). وذكر الجنرال خوزي فيلرمو غارسيا وزير الدفاع، في معرض اشارته الى هذه الأحداث، ان المسؤول الوحيد الذي يمكنه ان يطلب منه الاستقالة هو رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة وأن " تلاعب بعض القادة السياسيين واضح " (٣٧) في المجرى الذي اتخذته الأحداث. وأخيرا وافق المقدم اوشوا على الاستقالة من منصبه (٣٨) بالرغم من أنه لم يوفد الى أوروغواي بل الى واشنطن بوصفه مندوبا لدى مجلس الدفاع للدول الامريكية (٣٩).

---

(٣٣) El Pais و International Herald Tribune و Le Monde ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢.

(٣٤) El Pais، ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢.

(٣٥) النشرة الاعلامية لحكومة السلفادور، Seinform، ٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣.

(٣٦) Le Monde و The Guardian ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣، International Herald Tribune ٨ و٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣.

(٣٧) النشرة الاخبارية لحكومة السلفادور، Seinform، ١١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣.

(٣٨) El Pais، ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣.

(٣٩) Journal de Genève، ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣.

## ثالثا — الحالة فيما يتعلق بممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السلفادور

٣٨— جمع الممثل الخاص، في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان (٤٠) معلومات متنوعة عن الحالة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السلفادور. وفي هذا التقرير يود أن يضيف ما يلي.

٣٩— طبقا لوثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/1982/75 المؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٢ (٤١) كان هناك نمو سلبي في السلفادور معدله ٥ر٩ في المائة عام ١٩٨١. وهو يعود، من بين أمور أخرى، الى "عوامل داخلية ولا سيما العوامل الناشئة عن الصراع الداخلي المستمر الواسع النطاق". ومن ناحية أخرى، كان هناك انخفاض ملموس في التضخم، طبقا للمصدر نفسه، من ١٩ في المائة الى ١٢ في المائة.

٤٠— وكما ورد في استقصاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (٤٢)، سببت الأزمة القاسية التي تردت فيها البلاد، من بين ما سببت، أضرارا مادية بلغت من الامتداد درجة أن آثارها ستظل جاثمة على الأقل الى الأجل المتوسط وربما الى وقت أطول، ويضيف الاستقصاء أنه "على الرغم من أن الكلفة المالية لتنشيط الاقتصاد وانعاشه، واصلاح الهياكل الأساسية للطرق والكهرباء والاتصالات والنقل واعادة طاقة الانتاج والاسكان الى ما كانت عليه بوجه عام، لا يمكن حسابها الآن بدقة، فلا بد أنها تبلغ مئات الملايين من الدولارات بأى تقدير". ويفيد الاستقصاء كذلك أن "العوامل الداخلية — وهي النزاع المسلح بالدرجة الأولى — والعوامل الخارجية قد اجتمعت مرة أخرى لاحداث الحالة الاقتصادية المتأزمة".

٤١— وفيما يتعلق على وجه التحديد باتجاهات العمالة والبطالة يعلن الاستقصاء أن "بعض البيانات الجزئية تؤكد الانخفاض المتزايد في مستويات العمالة". ويبين الاستقصاء السالف الذكر الذى أعدته غرفة الصناعة والتجارة للسلفادور أن العمالة فيما بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وآب/اغسطس ١٩٨١ قد هبطت بنسبة ٢٧ في المائة في فروع الصناعة التحويلية، وبنسبة ٥٦ في المائة في الانشاءات، وبنسبة ٢٥ في المائة في التجارة، وبنسبة ٣٣ في المائة في النقل و١٦ في المائة في الخدمات الأخرى. وتشير هذه المعلومات الجزئية أساسا الى الحالة في المدن حيث من المحتمل أن تكون أرقام البطالة أعلى منها في المناطق الريفية".

---

(٤٠) E/CN.4/1502, op.cit.

(٤١) United Nations, Economic and Social Council, Economic survey of Latin America, 1981, Summary, E/1982/75, 19 May 1982.

(٤٢) United Nation, Economic and Social Council, Economic Commission for Latin America, El Salvador, Notas para el Estudio Economico de América Latina, 1981 ( E/CEPAL/MEX/1982/L.22, 4 June 1982 ) pp. 1, 3, 24 and 25 .

٤٢- وأشار الممثل الخاص، في تقريره السابق بشيء من الاسهاب الى الاصلاح الزراعي الذي اضطلع به مجلس قيادة الحكومة الثورية (٤٣). وجرى هذا الاصلاح الزراعي على ثلاث مراحل، يود الممثل الخاص اليوم أن يضيف المعلومات التالية فيما يتعلق بكل منها.

٤٣- فمن حيث المرحلة الأولى التي تتناول المزارع ذات المساحة التي تزيد على ٥٠٠ هكتار، أبلغت السلطات المختصة بجمهورية السلفادور الممثل الخاص أثناء زيارته للبلد أن تنفيذ هذه المرحلة مستمر بالرغم مما يعترضها من المصاعب المالية والمصاعب الأخرى. وهكذا تقوم ٢٨٧ جمعية تعاونية زراعية بادارة المزارع التي نزعت ملكيتها ويعمل عليها ويعيش فيها ٧ في المائة من السكان الريفيين. ويتولى المصرف الوطني للتنمية الزراعية منح السلف لهذه التعاونيات للسنة الزراعية ١٩٨٢/١٩٨٣. وعلاوة على ذلك، وطبقا لما نشر في الصحافة الدولية (٤٤)، تسلمت ١٢ جمعية تعاونية زراعية يبلغ مجموع أعضائها ١٠٠٠٠ شخص في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٢ سندات ملكية المزارع التي نزعت ملكيتها بمقتضى المرحلة الأولى من الاصلاح ووفق على ١٠٧ مطالبات.

٤٤- وتتناول المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي المزارع التي تزيد مساحتها على ١٠٠ أو ١٥٠ هكتار - حسب جودة الأرض - وتقل عن ٥٠٠ هكتار. وطبقا للتفسيرات التي قدمتها السلطات المختصة الى الممثل الخاص في السلفادور، تأجل تنفيذ هذه المرحلة بسبب اتساع نطاق أعمال العنف، والافتقار الى الموظفين ذوي المهارة الذين يمكنهم تزويد المستفيدين المنتظرين بالمساعدة التقنية اللازمة، والأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تجتازها البلاد وعدم توافر رأس المال لدفع التعويضات الى ملاك الأراضي. ومع ذلك فقد عرض ما يقرب من ١٠٠ مزرعة للبيع طواعية على المؤسسة السلفادورية للاصلاح الزراعي التي اشترت حتى الآن ٦٤ من هذه المزارع وأدمجتها في عملية تنفيذ المرحلة الأولى.

٤٥- وأعلنت مرحلة الاصلاح الزراعي الثالثة في المرسوم رقم ٢٠٧ المؤرخ في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠ لمجلس قيادة الحكومة الثورية. وتختص هذه المرحلة بالمزارع التي يسرى عليها نظام تأجير الأراضي والمزارعة. وفيما يتعلق بهذه المرحلة اعتمدت الجمعية التأسيسية في ١٨ أيار/ مايو ١٩٨٢ المرسوم رقم ٦ الذي قضى بتعليق المرسوم رقم ٢٠٧ بصفة مؤقتة. غير أن الجمعية التأسيسية أصدرت بعد ذلك مرسوما يعطي تفسيرا رسميا للمرسوم رقم ٦ ويبين أن هذا الأخير ينص على التعليق المؤقت للمرسوم رقم ٢٠٧ مدة دورات زراعة القطن وقصب السكر والحبوب وأنشطة تربية الماشية فحسب، وعلى أن الحقوق الناشئة عن الايجارات لابد أن تحترم، وعلى أن حقوق المستفيدين من المرسوم رقم ٢٠٧ لمجلس قيادة الحكومة الثورية سوف يعترف بها عند نفاذ المرسوم رقم ٦ (٤٥). وأبلغ الممثل الخاص بأن رئيس الجمهورية قد سلم في ٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٢

---

(٤٣) E/CN.4/1502، المرجع نفسه.

(٤٤) International Herald Tribune, 29 July 1982, The Times, 24 and 29 July 1982.

(٤٥) وثيقة وزارة خارجية السلفادور، دائرة السياسة الخارجية، التعميم رقم ٢٢٥، المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢، والتي وفرتها البعثة الدائمة للسلفادور في جنيف لمركز حقوق الانسان.

عقود التمليك النهائية للمستأجرين — الحائزين السابقين في مقاطعة سان سلفادور ، وأنه في مدينة أوسولاتان بتاريخ ٥ حزيران / يونيه سلم عقود التمليك لفلاحي ١٨ ملكية مشتركة في تلك المقاطعة ، وأن نائب رئيس الجمهورية السيد موليا ومعه بعض الرسميين الآخرين قد سلم يوم الخميس ١٧ حزيران / يونيه عقود تمليك في مدينة أونيون ، وأن هذا التسليم للعقود يمثل جزءا من خطة لنقل ٨٠٠ سند للملكية منها ١٠٠ سند ملكية نهائية و٧٠٠ سند ملكية مؤقتة(٤٦) . وطبقا للمعلومات التي قدمتها الحكومة في كانون الثاني / يناير ١٩٨٣، سيقوم المكتب الوطني لتمويل الأراضي الزراعية ، خلال العام ، بتسليم الفلاحين ٠٠٠ ٩ عقد ملكية دائمة بمقتضى المرسوم رقم ٢٠٧ . ويتمتع الفلاحون المستفيدون من هذا الجانب للاصلاح الزراعي بسهولة الحصول على السلف . وللغرض نفسه ، ستنفذ مع مصرف تنمية الحيوانات الزراعية خطة لمنح القروض لأكثر من ٠٠٠ ١٣ فلاح سواء بصفة شخصية أو كأعضاء في الجمعيات التعاونية أو في مجموعات التكافل . وستنفذ هذه الخطة في النصف الأول من شهر آذار / مارس (٤٧) .

٤٦ — ومع ذلك فقد تلقى الممثل الخاص أيضا تقارير مختلفة وانتقادات للحالة الراهنة للاصلاح الزراعي في السلفادور . وفي الدراسة الأخيرة التي أجراها مارتن ديسكن (٤٨) توجد التعليقات التالية :

" يعكس الوضع الناتج قصورا خطيرا في التخطيط . فقد أدى الاجراء الأولي التدخلي السريع الى تكوين جمعيات تعاونية لا تمثل قياداتها الجديدة السكان العاملين قبل التدخل . ففي كثير من الجمعيات التعاونية يمثل بأكثر من النصاب مديرو المزارع والمشرفون والميكانيكيون بل وكتبة الحسابات . فلو كان التدخل المادي قد حدث على عجل ، كما هي الحال ، ولكن مع فترة تسمح بتكوين مجلس ادارة للجمعيات التعاونية ، يختار بحيث يكون أكثر تمثيلا ، لأمكن أن يكون تسيير المشروع فيما بعد أكثر سلاسة . ذلك أن بطء منح عقود التمليك مصحوبا بصعوبة الحصول على السلف والامدادات وخدمات الارشاد بشكل دائم قد أدى الى خفض الانتاج والكفاءة في كثير من مزارع المرحلة الأولى . والأثر المثبط للعنف الذي يعرفه العسكريون ورجال الشرطة وغالبا ما يرتكبونه هم ، قد زاد من عرقلة تنفيذ هذه المرحلة . فقد أعلن رودولفو فييرا عميد المعهد السلفادوري لاصلاح الأراضي ، الذي اغتيل هو نفسه في كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، قائمة تحوي ١٨٤ جريمة قتل ارتكبت فيما بين آذار / مارس وتشرين الأول اكتوبر ١٩٨٠ . وقد ارتكبها جميعا ، فيما عدا ٥٠ جريمة قتل قيدت ضد مجهولين ، العسكريون أو قوات الأمن أو القوات شبه العسكرية .

---

(٤٦) المرجع نفسه .

(٤٧) Government of El Salvador, Information bulletin, Seinform, No. 11, 13 January 1983 .

(٤٨) Diskin, Martin, contained in El Salvador land reform 1980-1981 , Impact audit, "1982 Supplement", (OXFAM America, Boston, Massassachusetts, 1982 ), pp. 30-32 .

" واستنادا الى النتائج الكمية الواردة في التقارير الشهرية نستطيع القول ان آثار الاصلاح هي كما يلي : تم نزع ملكية جميع أراضي المرحلة الأولى — أى نحو ١٥ في المائة من أراضي السلفادور الزراعية — واستفاد من ذلك ٢٥٠٠٠ أسرة تقريبا • ولم تمنح سندات ملكية الا لسبع جمعيات تعاونية •

" ومن حيث الانتاج ، شملت المرحلة الأولى ١٢٫٨ في المائة من أراضي السلفادور المنتجة للبن و٣٨٫٢ في المائة من أراضي القطن و٥٣٫٤ في المائة من مساحة الأراضي المنتجة لقصب السكر " •

٤٧ — وفيما يتصل بالمرحلة الأولى من الاصلاح الزراعي أيضا ، قال الاستاذ روى ل • بروسترمان (٤٩) ما يلي : " قد يقال ان الوضع القانوني للمرحلة الأولى لم يتغير ولكن وضعها العملي ، في اعتقادى ، قد تغير تغيرا معاكسا بسبب تعيين مديرين معادين لها ، والفصل على نطاق واسع فيما يبدو للموظفين المحبذين لها ، وعدم منح سلف لكثير من الجمعيات التعاونية وتداعي الخدمات المساندة الهامة " •

٤٨ — أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية للاصلاح الزراعي فقد قال مارتن ديسكن (٥٠) :

" ان المرحلة الثانية من الاصلاح التي بقيت معلقة وقتا طويلا قد قضيت عليها الآن من الناحية القانونية الجمعية التأسيسية المنتخبة في أذار/مارس • فبالاضافة الى مشاكل التنفيذ الحقيقية من ادارية وتقنية ، تعرضت لوابل مستمر من النقد من الذين ينتظر أن يخسروا الكثير بتنفيذها • وهؤلاء الأشخاص يمثلون اليوم قوة مسيطرة في الحكومة وقد نجحوا في أن يفسدوا المرحلة الوحيدة والأهم من مراحل الاصلاح الزراعي كله " •

٤٩ — وفيما يتصل بالمرحلة الثالثة للاصلاح الزراعي في السلفادور كتب مارتن ديسكن ما يلي: (٥١)

" ان برنامج " الأرض لمن يفلحها " ، بالرغم من أنه معيب من الزاوية الفكرية فلعله يكون قد أحيا شيئا ، على الأقل ، في نفوس بعض أشد سكان الريف فقرا • ذلك أن أصحاب الحيازات الصغيرة حتى بالاستناد الى الوعد البعيد بسند للملكية يمكن أن يشرعوا في استخدام قدراتهم الابتكارية الخاصة لتصميم السبل لتحسين حيازاتهم بعون الحكومة المالي والتقني • أما الآن فحتى ذلك الوعد قد تلاشى وأفسح المجال للعنف والتهديد والفساد ، وللمرسوم رقم ٦ مؤخرا الذى وافقت عليه الجمعية بمبادرة من رئيس الجمهورية " •

---

(٤٩) بيان أعده روى ل • بروسترمان ، استاذ القانون ، جامعة واشنطن ، وألقاه أمام اللجنة الفرعية لشؤون الدول الأمريكية التابعة للجنة المجلس للشؤون الخارجية ، ٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، ص ١٩ •

(٥٠) Diskin, 1982 Supplement , op.cit., p. 42.

(٥١) المرجع نفسه •

٥٠ — وفيما يتصل بالمرحلة الثالثة للاصلاح الزراعي ، قرأ الممثل الخاص أيضا في صحيفة تصدر في سان سلفادور (٥٢) بلاغا من الحزب الديمقراطي المسيحي يقول : " منذ اليوم التالي للانتخابات ، أي منذ ٢٨ آذار/ مارس الى الآن ، سلبت الأرض من أكثر من ٠٠٠ ٧ مستفيد من القانون رقم ٢٠٧ على أيدي الملاك السابقين دون وازع من استخدام القوة والوعيد والاهمال المطلق للقوانين والسلطات " . وطالعتنا صحيفة النيويورك تايمز (٥٣) بالمزيد من المعلومات التي تفيد بأنه وفقا لما ذكره الاتحاد الشعبي الديمقراطي ، وهو اتحاد لمنظمات الفلاحين والعمال الموالية للديمقراطيين المسيحيين ، جردت ٦٠٠ ٩ أسرة فلاحين من الأرض التي استأجروها منذ بدأت الجمعية التأسيسية تقويض برنامج الاصلاح الزراعي ، كما أن ٠٠٠ ٦٠ أسرة أخرى مهددة بالطرد من الأراضي .

٥١ — وأخيرا ، نشرت جامعة السلفادور الكاثوليكية (٥٤) ، ورقة عمل تعطي تقييما عاما لعملية الاصلاحات الجارية في السلفادور — الاصلاح الزراعي واصلاح المصارف والتجارة الخارجية — وتعلن أنه " يبدو أن برنامج الاصلاح الذي قنن عام ١٩٨٠ قد مني بأول فشل له نتيجة ضيق نطاقه وضحالته " وتضيف أن " ضيق نطاق الاصلاحات وضحالتها ليسا أمرا مفهوما فحسب بل يبدو محتوما في الواقع اذا لاحظنا العدد الكبير من القوى العتيدة التي تتربص لاحباط الامكانيات الايجابية للعملية " . ويعلن التقرير في النهاية : " ان هذه الاستنتاجات لا تمثل أية محاولة للغض من شأن الاصلاحات الثلاثة المخططة ، لأنها على وجه اليقين أكثر التغييرات المقدمة في تاريخ البلد المعاصر طموحا . غير أن تحليلنا يؤدي كذلك الى الاستنتاج بأن الاصلاحات بلا استثناء كانت ولا تزال تدار بصورة سيئة ، وتؤثر فيها الحرب تأثيرا عميقا ، وتخضع لضغوط هائلة من حكومة الخاصة التي تسعى — في هذه الآونة — لضمان أن تخدم الاصلاحات مصالحها في النهاية " .

---

(٥٢) La Prensa Gràfica, 19 May 1982.

(٥٣) The New York Times, 24 May 1982.

(٥٤) Catholic University of El Salvador, Evaluación Económica de las Reformas, Documento de Trabajo, Boletin de Ciencias Económicas y Sociales, No. 8/7/82-004 .

## رابعا — الحالة فيما يتعلق باحترام الحقوق المدنية والسياسية في السلفادور

٥٢ — ان الممثل الخاص رأى ، للأسباب التي شرحها بتفصيل أكبر في تقريره الأخير المقدم الى لجنة حقوق الانسان (٥٥) ، أنه نظرا للنمط الثابت للانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية بجميع أنواعها في السلفادور ، ليس من الملائم اجراء استعراض تفصيلي للمعلومات الواردة في ضوء أحكام معينة في الصكوك القانونية المحلية والدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في هذا المجال . وقرر أن من الأفضل اعتماد تصنيف يأخذ في الاعتبار الظروف الفعلية التي تقع فيها هذه الانتهاكات . وهذا التصنيف ، الذى لا ينطوى على أى تمييز صارم بين الفئات المختلفة ، هو كمايلي : (أ) القتل ؛ (ب) الاختطاف والاختفاء ؛ (ج) السجناء السياسيون ؛ (د) الأعمال الارهابية الأخرى ؛ (هـ) الموقف العام للجهاز القضائي السلفادورى .

### ١ — القتل

٥٣ — ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات كثيرة فيما يتصل بالقتل السياسي لمدنيين غير مقاتلين في السلفادور . ويدرك الممثل الخاص ادراكا تاما صعوبة التحديد الدقيق للعدد الصحيح للجرائم من هذا النوع ، ويرى أن هذه الصعوبة تعود الى أسباب متنوعة ، أولها أن الأرقام عالية جدا ، وثانيها أن المعلومات المتعلقة بالقتل لا تتكشف في كثير من الحالات الا بعد العثور على الجثث ، وعليه فمن الصعب جدا تحديد الطريقة التي ارتكب بها القتل وحتى تحديد ما اذا كان القتل حدث بدوافع سياسية حقيقية أو أنه كان مجرد قتل عادى . هذا بالاضافة الى أن الجيش النظامي ومنظمة لحرب العصابات مشتبكان في نزاع مسلح ، وعليه فمن الصعب أحيانا تحديد ما اذا كان هؤلاء القتلى محاربين أو لا . ويرى الممثل الخاص أن هذا مجال ينبغي أن تعامل فيه الأرقام بحذر ، بما أنه ليست هناك طريقة للتأكد من أن الأرقام المذكورة عن القتل السياسي لمدنيين يمكن أن يعوّل عليها . ومع ذلك فان الممثل الخاص يود أن يشير الى أن المصادر المتنوعة للمعلومات التي استعملها تتفق أساسا فيما يتعلق بالزيادة والهبوط في العدد الاجمالي لعمليات القتل .

٥٤ — فوفقا للمركز الجامعي للوثائق والمعلومات (٥٦) قتل ٨٣٧ ١ مدنيا في الفترة الواقعة بين كانون الثاني /يناير ونيسان /ابريل ١٩٨٢ . ونسبت مجلة نيوزويك (٥٧) الى هذا المصدر معلومات مفادها أن ٦٥٨ ٢ شخصا ليسوا من المقاتلين قتلوا في الشهور الستة الأولى لعام ١٩٨٢ . ووفقا للمعلومات التي نقلتها لجنة السلفادور لحقوق الانسان الى الممثل الخاص قتل ٩٥٠ ٣ مدنيا في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني /يناير و ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨٢ . ووفقا للمعلومات التي

---

(٥٥) E/CN.4/1502 ، الفقرتان ٦٢ و ٦٣ .

(٥٦) المركز الجامعي للوثائق والمعلومات ، نشرة اخبارية اسبوعية ، El Salvador, Proceso ، السنة الثالثة ، العدد ٦٨ ، طبعة خاصة ، شباط/فبراير — نيسان /ابريل ١٩٨٢ .

(٥٦) Newsweek ، ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

أعطتها مباشرة هيئة " المعونة القانونية المسيحية في السلفادور " (٥٨) الى الممثل الخاص، أعدام ما مجموعه ٣٠٥٩ شخصا اعداما غير قانوني في النصف الأول من عام ١٩٨٢ " . ويمكن تقسيم هذا الرقم كما يلي : ٥٦٦ في كانون الثاني /يناير ، و ٥٣٢ في شباط/فبراير ، و ٥٢٦ في آذار/مارس، و ٥٠٥ في نيسان /ابريل ، و ٣٧٥ في أيار/مايو ، و ٣٥٥ في حزيران /يونيه . ووفقا للمصدر نفسه (٥٩) ، قتل ١٩٨ شخصا في تموز/يوليه ، و ٣٥١ شخصا في آب/أغسطس . وعليه فان مجموع عمليات القتل السياسي لأشخاص ليسوا من المقاتلين التي أبلغت عنها هيئة " المعونة القانونية المسيحية " بلغ ٣٦٠٨ في الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٨٢ . ووفقا لمعلومات لاحقة قدمتها هيئة " المعونة القانونية المسيحية " (٦٠) ، ارتكبت ٤٧٤ عملية قتل سياسية بين السكان المدنيين في أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، ١٢٢ في الأسبوعين من ٢ الى ١٥ تشرين الأول /اكتوبر (٦١) ، و ٣٥٩ في الأسبوعين من ١٦ الى ٢٩ تشرين الأول /اكتوبر (٦٢) و ١٢٨ في الفترة بين ٣٠ تشرين الأول /اكتوبر و ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر (٦٣) ، و ٨٦ في الفترة بين ١٢ و ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٢ (٦٤) . وذلك يعطي ما مجموعه ١١٦٩ عملية قتل ارتكبت في الفترة بين ١ أيلول /سبتمبر و ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، فاذا أضيف هذا الرقم الى الأرقام الخاصة بالشهور الثمانية الأولى فانه يعطي رقما اجماليا قدره ٤٧٧٧ عملية قتل ارتكبت خلال الأحد عشر شهرا الأولى من نفس العام . وذكرت تلك المعلومات أيضا أن الاعدامات كلها تقريبا هي نتيجة عمل قام به عملاء الحكومة (الجيش، والحرس الوطني ، والشرطة الوطنية، والشرطة الريفية ) ضد مدنيين سلفادوريين غير مسلحين وغير مشتركين في قتال عسكري . وفيما يتعلق بمدى صحة هذا المصدر ، فان نشرة هيئة المعونة القانونية المسيحية المؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ نقلت عن المونسينيور أرتورو ريفيرا اى داماس، المدير الرسولي لأبرشية رئيس أساقفة سان سلفادور ، قوله أن المعلومات التي قدمتها هيئة المعونة القانونية ليست كاذبة ، ولكنها غير شاملة لأنها لا تسلط الضوء الا على جانب واحد للمشكلة . وأكد المونسينيور ريفيرا اى داماس هذه الأقوال شخصيا للمثل الخاص، مضيفا أن عدم شمولية المعلومات ناجم عن أن الشكاوى التي وردت الى هيئة المعونة القانونية المسيحية لا تتصل الا بالعملاء الحكوميين والمنظمات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة .

---

(٥٨) Christian Legal Aid of El Salvador, El Salvador. Informe sobre violación de derechos humanos ، سان سلفادور ، ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(٥٩) المرجع نفسه Victimas de la violencia en El Salvador, de enero a agosto de 1982, muertes fuera de combate .

(٦٠) Solidaridad No. 3, Epoca III ، النصف الأول من تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ .

(٦١) Solidaridad No. 4, Epoca III ، النصف الثاني من تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ .

(٦٢) المرجع نفسه ، No.5, Epoca III ، النصف الأول من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

(٦٣) المرجع نفسه ، No.7, Epoca III ، النصف الأول من كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ .

(٦٤) المرجع نفسه .

٥٥ — ووفقا لبيان قدمه المونسينور جريجوريو روزيه تشافيز ، الأسقف المساعد لأسقف سان سلفادور لصحيفة Le Monde [٦٥] تسبب العنف في ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ حالة وفاة في سان سلفادور في ١٩٨٢ ٠

٥٦ — ووفقا لوثيقة من وثائق وزارة الخارجية الأمريكية تستند الى تقارير صحفية [٦٦]، يمكن تقسيم عدد الوفيات كما يلي : ٢٧٩ في كانون الثاني /يناير ، و ٣٦١ في شباط/فبراير، و٤٣٨ في آذار/مارس، و ١٩٤ في نيسان/ابريل ، و ٣٠١ في أيار/مايو ، و ١٨٩ في حزيران/يونيه ، و ١٦٣ في تموز/يوليه ، و ١٩٦ في آب/أغسطس، و ١١٢ في الأسبوعين الأولين من شهر أيلول / سبتمبر ٠ وهكذا ، وفقا لهذا المصدر ، فان ما مجموعه ٢٣٣٣ شخصا قتلوا في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني /يناير و ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ٠ ولا تعزى المسؤولية عن هذه الوفيات الى قطاعات معينة أو أشخاص معينين ٠

٥٧ — وتلقى أيضا الممثل الخاص معلومات من حكومة السلفادور [٦٧] عن عمليات القتل التي ارتكبتها المعارضة المسلحة في الفترة ١٩٦٨ — ١٩٨٢ (حتى ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٢ فقط) ٠ ووفقا لهذه المعلومات فان ٦٧٨ ٤ مدنيا وعضوا في وكالات متنوعة تابعة للدولة قتلتهم عناصر مخربة أثناء هذه الفترة ، غير أنه لم تعط أرقام منفصلة عن كل سنة ٠

٥٨ — وبما أنه أبلغ عن عمليات قتل سياسي لما يقرب من ٠٠٠ ١٢ شخص ليسوا من المقاتلين في سنة ١٩٨١ [٦٨] يبدو أن هناك انخفاضا قدره حوالي ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٢ ٠

٥٩ — وقد أوردت الصحافة السلفادورية أيضا تقارير عن عمليات قتل جماعي ارتكبت في السلفادور ويود الممثل الخاص أن يقدم هذه المعلومات كدليل آخر في هذا الصدد ٠ فمثلا ، ذكرت صحيفة " El Diario de Hoy " [٦٩] ، التي تصدر في سان سلفادور ، في عددها الصادر في ٨ آذار/مارس ١٩٨٢ ، أن سبعة أشخاص أخذهم من بيوتهم عدة أشخاص مسلحين مجهولي الهوية وأن جثثهم عثر عليها فيما بعد في حي لا ليبيرتاد ، وأن السيد خوان أنطونيو سيليزيا عثر عليه مقتولا في الشارع في سان سلفادور ، غير أنه لم يمكن التعرف على هوية المسؤولين عن قتله ، وأن موظفا عثر عليه مقتولا على خط السكة الحديد في كولونيا سانتا ايزابيل ، ولم تعرف هوية المسؤولين عن قتله ، وأن السيد كورتيس بارادا قتلته عناصر مخربة في مكان يعرف باسم ال بلايون ٠ وجاء في العدد الصادر في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢ أن أخوين ، هما فليكس خوسيه وفديريكو

---

(٦٥) صحيفة Le Monde ، ٢٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ٠

(٦٦) وزارة الخارجية الأمريكية ، Deaths attributable to political violence وثيقة وضعها مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية تحت تصرف الممثل الخاص ٠

(٦٧) Armed Forces of El Salvador, National Police, Datos Estadisticos sobre Asesinatos por la Subversión، سان سلفادور ، ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ ٠

(٦٨) E/CN.4/1502 ، الفقرة ٦٦ ٠

(٦٩) El Diario de Hoy ، ٨ آذار/مارس ١٩٨٢ ، و ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢، و ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ٠

رفائيل شارليكس، قد اختطفهما ثم قتلهما أشخاص مجهولو الهوية ، وأن جماعة ارهابية قتلت ضابطا في الشرطة الوطنية ، وأن خمس جثث مشوهة قد عثر عليها في ميتابان ( سانتا آنا ) ، ولم تعرف هوية المسؤولين عن الحادث ، وأن ست جثث أخرى رؤوسها مفصولة عنها قد عثر عليها ، في نفس المكان غير أنه لم تعرف على هوية المسؤولين عن الحادث ، وأن جثة شاب قد عثر عليها في سان ميغيل غير أنه لم يتعرف أيضا هوية الجناة ، وأن السيد ابراهام ولفريدو أغيلار غارسيا قد اختطف وفصل رأسه عن جسمه في سانتا آنا ، ولم تعرف هوية المسؤولين عن ذلك . وجاء في العدد الصادر في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٢ أن أفراد دورية مقاطعة سان أغوستين اى بوينافيستا متهمون بقتل ٢٤ شخصا ، وأن مزارعين اثنين كانا قد خدما في الجيش قتلهما أشخاص مجهولو الهوية ، وأن الدكتور خوان غارزونا أطلق النار عليه فأردى قتيلا في سانتا آنا بعد أن تلقى تهديدات من أشخاص متطرفين ، وأن قاضي الأمن في سانتا أنا تعرف على هوية جثتين غير أنه لم يتعرف على هوية الجناة . وجاء في العدد (٧٠) الصادر في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٢ أن موظفا محليا قتله شخص مجهول الهوية في مطعم في سانتا آنا . وجاء في العدد (٧١) الصادر في ١ نيسان /ابريل ١٩٨٢ أن أرماندو تورثيوس بيسكاس، وهو عامل ، عثر عليه مقتولا في مقاطعة أنتشيثو ، ولم تعرف هوية الجناة ، وأن ألبرتو كامبوس وزوجته عثرا عليهما مقتولين في مقاطعة لاكروز، ولم تعرف على هوية المسؤولين عن قتلهما ، وأن جثث ثلاثة شبان ماتوا خنقا عثر عليها وبها اصابات من طلقات نارية في مقاطعة ال روزاريو ، ولم تعرف هوية الجناة . وجاء في العدد (٧٢) الصادر في ٣ نيسان /ابريل ١٩٨٢ أن راؤول كوتو ، وهو عامل اغاثة سلفادوري في الصليب الأخضر، قتله ثلاثة أفراد مقنعين مجهولي الهوية ، وأن جثة السيد خوسيه روبرتو ارغيتا عثر عليها وبها اصابات من طلقات نارية في مقاطعة مونتي غراندى ، غير أنه لم يتعرف على هوية الجناة . وجاء في العدد (٧٣) الصادر في ١٩ نيسان /ابريل ١٩٨٢ أن اثنين من سائقي السيارات عثر عليهما مقتولين ، غير أنه لم يتعرف على هوية المسؤولين عن قتلهما . وجاء في العدد (٧٤) الصادر في ٢٣ نيسان /ابريل ١٩٨٢ أن القاضي المسؤول في ذلك الوقت تعرف على هوية خمس جثث غير أنه لم يتعرف على هوية الجناة ، وأن أربعة رجال قتلوا في أحد البيوت على يد أربعة أفراد مسلحين . وجاء في العدد (٧٥) الصادر في ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٨٢ أن ريكاردو أنطونيو مازارييغو ، وهو ميكانيكي ، أطلق أربعة أشخاص مجهولي الهوية سبع رصاصات عليه أردته قتيلا في فندق زاتاتيثولوتا ، وأن السيد خوسيه مانويل ميخيا كاستيلو قتله أشخاص مجهولو الهوية في سان فيثنتي .

---

(٧٠) المجع نفسه ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٢ .

(٧١) المرجع نفسه ، ١ نيسان /ابريل ١٩٨٢ .

(٧٢) المرجع نفسه ، ٣ نيسان /ابريل ١٩٨٢ .

(٧٣) المرجع نفسه ، ١٩ نيسان /ابريل ١٩٨٢ .

(٧٤) المرجع نفسه ، ٢٣ نيسان /ابريل ١٩٨٢ .

(٧٥) المرجع نفسه ، ٢٧ نيسان /ابريل ١٩٨٢ .

وجاء في العدد (٧٦) الصادر في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢ أن قاضي الأمن تعرف على هوية أربع جثث، غير أنه لم يتعرف على هوية الجناة. وجاء في العدد (٧٧) الصادر في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢ أن لويس ألونسو مارتينيز اسكوبار، وهو حارس، قتله أشخاص مجهولو الهوية. وجاء في العدد (٧٨) الصادر في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ أن قاضي الأمن تعرف على هوية جثث ثلاثة شبان، أحدهم كان جنديا، وعلى ذلك يعتقد أن القتل قد ارتكبته عناصر مخربة. وجاء في العدد (٧٩) الصادر في ١ أيار/مايو ١٩٨٢ أن ميلتون أرنستو ألفابيرو، وهو عامل، أطلق النار عليه أشخاص مجهولو الهوية فأردوه قتيلا في حي كاندلاريا في سان سلفادور. ووصف العدد (٨٠) الصادر في ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ اكتشاف جثتين في ميخيكانوس أحدهما الرأس فيها مفصولة عن الجسد والأخرى بها طعنة خنجر في الرأس، وليس هناك ما يشير الى هوية الجناة. وجاء في العدد (٨١) الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٨٢ أن جثة شخصين في ميخيكانوس عثر عليهما وقد ربطة يداهما خلف ظهريهما عن طريق ربط ابهاميهما، ولكن ليس هناك ما يشير الى هوية الجناة، وأن داليا دل كارمن فارغاس مارافيلا، وهي مدرسة، قتلها أشخاص مجهولو الهوية وأنها كانت مخطوبة الى ضابط في الجيش وأخت ضابط آخر، وأن ثلاثة أفراد قد أطلق النار عليهم أشخاص مجهولو الهوية فأردوهم قتلى في حي كاندلاريا في سان سلفادور، وأن موظفا قد أطلق النار عليه ثمانية أفراد مسلحون فأردوه قتيلا في ساحة بيته في مقاطعة أوسولاتان. وجاء في العدد (٨٢) الصادر في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٢ أن فرانشيسكو آلفريد و روميرو، وهو موظف في وزارة الصحة العامة، أطلق النار عليه في صدره أشخاص مجهولو الهوية في زاتاتيثولوتا. ويعتقد الممثل الخاص أن بعض هذه الجرائم قد تكون جرائم عادية.

٦٠ - ويود الممثل الخاص أن يشير على وجه الخصوص، كما فعل في تقريره السابق، الى المعلومات المتصلة بحالات القتل الخطيرة والصارخة بوجه خاص مثل القتل الجماعي للمزارعين، والزعماء السياسيين، والصحفيين، وغيرهم من الأشخاص.

٦١ - والواقع أن عمليات القتل الجماعي، وفقا للمعلومات التي تلقاها الممثل الخاص (٨٣)، استمرت في عام ١٩٨٢. فوفقا للمعلومات التي قدمها المركز الجامعي للوثائق والمعلومات (٨٤)

---

(٧٦) المرجع نفسه، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢.

(٧٧) المرجع نفسه، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢.

(٧٨) المرجع نفسه، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢.

(٧٩) المرجع نفسه، ١ أيار/مايو ١٩٨٢.

(٨٠) المرجع نفسه، ٣ أيار/مايو ١٩٨٢.

(٨١) المرجع نفسه، ٤ أيار/مايو ١٩٨٢.

(٨٢) المرجع نفسه، ٣١ أيار/مايو ١٩٨٢.

(٨٣) E/CN.4/1502.

(٨٤) University Documentation and Information Centre, El Salvador, Proceso المرجع السابق ذكره.

هناك ٢٤ تقريرا عن مذابح حدثت في الفترة الواقعة بين كانون الثاني /يناير ونيسان /ابريل ، وقتل فيها ما مجموعه ٥٤٧ شخصا ، وكانت مذبحتان منها نتيجة هجمات شنتها الجبهة العسكرية للتحرير الوطني على أهداف عسكرية في شالاتنانغو ، توفي فيهما ما مجموعه ٦٠ شخصا .

٦٢ - وأبلغت هيئة " المعونة القانونية " (٨٥) عن وقوع مذبحة في ١٨ نيسان /ابريل ١٩٨٢ ما بين الساعة الخامسة والسادسة صباحا ، في قرية باريوس بمقاطعة ديفيزاديرو ، في محافظة موارزان ، وذكرت أن ٤٨ شخصا قد قتلوا فيها . ووفقا للمصدر نفسه ، قام بعمليات القتل جنود في الجيش يرتدون الزى العسكرى بعد أن حبس القرويون أنفسهم في منازلهم في أعقاب اشتباكات حادة مع مقاتلي حرب العصابات . وقدمت لجنة السلفادور لحقوق الانسان (غير حكومية) (٨٦) رواية مماثلة لما وقع ، ذاكرة أن ٢٢ طفلا ، و ٨ مراهقين و ١٥ شخصا بالغا و ٤ مسنين قد قتلوا ، وأعطت أسماءهم وأعمارهم . ووفقا للصحافة الدولية (٨٧)، قتل حوالي ٥٠ رجلا وامرأة وطفلا في باريوس وارتكبت عمليات القتل انتقاما لكمين نصبه مقاتلو حرب العصابات لمائة جندى . وقالت حكومة السلفادور للمثل الخاص أن لا علم لها بهذه الأحداث ، وأن التقرير لا يرد فيه سرد للأحداث من شهود عيان أو أدلة وأن هذا جزء من حملة اعلام مضلل ترمي الى تشويه سمعة الحكومة .

٦٣ - ووفقا للمعلومات المقدمة للمثل الخاص من لجنة السلفادور لحقوق الانسان (غيرحكومية)(٨٨)، قامت في مدينة سانتا آنا الجماعة المسماة بجماعة الموت بشن هجوم عنيف على مقاطعة سان خوان ، فقتلت بذلك أربعة من الشبان والسيدات تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٠ عاما ، وقد أعطي اسم وعمر كل ضحية . ووفقا للصحافة العالمية (٨٩) ، فان سبعة فلاحين سلفادوريين ينتمون للمجتمع الريفي الذى تشرف عليه هيئة " المعونة السويسرية البروتستانتية ، قد قتلوا بواسطة رجال في الجيش السلفادورى في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ .

٦٤ - وفيما يتعلق بقتل الزعماء السياسيين ، نشرت صحيفة "El Diario de Hoy" التي تصدر في سان سلفادور (٩٠) نبأ قتل السيدة يولندا كارثامو ، مرشحة الحزب الديمقراطي المسيحي لتولي

---

(٨٥) Legal Aid Service of the Archdiocese of San Salvador, Informa Las violaciones a los derechos humanos cometidas contra la población civil salvadoreña entre el 17 al 23 de abril de 1982، سان سلفادور ، ٣ أيار/مايو ١٩٨٢ (في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، أعيد تنظيم هيئة " المعونة القانونية " التي تديرها أبرشية رئيس أساقفة سان سلفادور ، وقد أصبحت تعرف الآن باسم هيئة " المعونة القانونية المسيحية المقدمة من رئيس الأساقفة أوسكار روميرو " ) .

(٨٦) El Salvador Commission on Human Rights,Boletin Semanal No.1 ، أيار/مايو ١٩٨٢ .

(٨٧) Le Monde, The Times, Interntional Herald Tribune ، ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٢ .

(٨٨) تليكس من المكسيك بتاريخ ٥ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ .

(٨٩) Le Monde ، ٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ .

(٩٠) El Diario de Hoy ، ١٣ أيار/مايو ١٩٨٢ .

منصب نائبة سان سلفادور • ووفقا لجريدة " لوموند " (٩١) عثر على جثث ستة أعضاء مناضلين في الحزب الديمقراطي المسيحي في ٢٧ أيار/مايو في آل بلايون ، بالقرب من سان سلفادور ، وعزيت وفاتهم الى اليمين المتطرف • ووفقا لجريدة " انترناشيونال هيرالد تريبيون " (٩٢) ، قتلت انجليكا غارسيا دى لوبيز ، عمدة مدينة سان فرانسيسكو تشينا ميتا وابنتها البالغة من العمر ١٨ عاما في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ • ونقلت الصحيفة نفسها عن ناطق باسم الحزب الديمقراطي المسيحي قوله أن أحد القتلة كان مدنيا ولكن الآخرين كانت لهم علاقة بالحرس الوطني • وذكر المصدر نفسه أيضا أن السلطات السلفادورية قبضت على الأشخاص الثلاثة المسؤولين • ومن ناحية أخرى ذكرت صحيفة " El Diario de Hoy" التي تصدر في سان سلفادور أن أعضاء الحرس الوطني قبضوا على الأشخاص الذين قتلوا انجلينا غارسيا وأنه وفقا للحزب الديمقراطي المسيحي كان هؤلاء أعضاء في منظمة تشينا ميكيتا للدفاع المدني وفي دورية مقاطعة كندلاريا (٩٣) •

٦٥ - وفيما يتعلق بالصحفيين جاء في الصحافة العالمية (٩٤) أن أربعة مراسلين للتليفزيون الهولندى قتلتهم عناصر من الجيش في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ بالقرب من مدينة الباريسو التي تقع على بعد ٣٦ ميلا شمالي سان سلفادور • ووفقا لنفس المصادر ، ذكر وزير دفاع السلفادور أن موت المراسلين الأربعة حدث عندما فتح الجنود النار على رجال حرب العصابات ، بينما قال الرئيس دوارتي أن المراسلين ماتوا وهم يتنقلون في منطقة رجال حرب العصابات وتحت حمايتهم ، ولكن الحكومة لم تكن تدرى أنهم في منطقة الأعمال العدائية • الا أن التقرير المؤرخ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ الذى أعد بتكليف من حكومة هولندا (٩٥) ذكر أن الروايات السلفادورية الرسمية لا تحتمل الصدق تماما وأنها قابلة للجدل • وكون بعض الأقوال الأولية قد غيّرت فيما بعد يعني أنه لا يمكن قبولها بدون قيد أو شرط • أما الاستنتاجات التي توصل اليها تقرير هولندا فهي كما يلي :
(١) ثبت أن الأعضاء الأربعة في هيئة اذاعة هولندا المشتركة بين الكنائس قتلهم جنود في الجيش النظامي السلفادورى ••• ؛ (٢) قابل فريق هيئة اذاعة هولندا المشتركة بين الكنائس دورية الجيش اما صدفة أو وقع في كمين نصبته الدورية ؛ (٣) بما أن المراسلين ، من ناحية ، كانوا

---

(٩١) Le Monde ، ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(٩٢) International Herald Tribune ، ١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(٩٣) El Diario de Hoy ، ٣١ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(٩٤) International Herald Tribune ، ١٩ و ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، Le Monde ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، The Guardian ، ٢٠ و ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ ، The Times ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، Tribune de Genève ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(٩٥) Rapport van het onderzoek naar de toedracht van de gebeurtenissen die hebben geleid tot de dood van devier nederlandse journalisten op 17 maart 1982 in El Salvador (حكومة هولندا ، تقرير عن التحقيق في ظروف الأحداث التي أدت الى وفاة أربعة مراسلين هولنديين في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ في السلفادور ) ، لاهاى ، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

بوضوح موضع اشتباه وبما أنه كان ، من ناحية أخرى ، بالامكان ابلاغ دورية الجيش بكل سهولة عن وصولهم بينما كانوا في طريقهم الى المكان الذى تقابلوا فيه ، بحيث تصبح الدورية قادرة على نصب كمين لهم ، فلا يمكن استبعاد شن هجوم منظم على المراسلين • ومن ناحية أخرى ، ينبغي الاشارة الى أن الجيش لم يخف الجثث وبادر الى نقلها مع جثة أحد قادة رجال حرب العصابات ، وهو أوسكار ، الى سان سلفادور •

٦٦ - وبعد ذلك ، في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ ، نشرت حكومة هولندا تقريرا اضافيا (٩٦) تضمن الاستنتاجات التالية : (١) الاستنتاج (١) في تقرير ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ لا يزال صحيحا ؛ (٢) بالرغم أنه لا يمكن أن يستبعد نظريا أن الدورية قد أبلغت لاسلكيا بوصول مراسلي هيئة اذاعة هولندا المشتركة بين الكنائس من المخيم العسكرى ، فان التحقيق الاضافي لم يوفر أى أدلة يمكن أن تؤدى الى استنتاج أنه كانت هناك نية مبيتة لاستدراج مراسلي هيئة اذاعة هولندا المشتركة بين الكنائس الى الكمين • كما أنه لم يعثر على برهان مقنع للنظرية التي مفادها أن الاشتباك بين الدورية العسكرية ومقاتلي حرب العصابات الذين يصاحبون فريق هيئة اذاعة هولندا المشتركة بين الكنائس قد وقع صدفة •

٦٧ - وفيما يتعلق بوفاة المراسلين الهولنديين ، اجرى الممثل الخاص محادثة في المكسيك مع السيدة آنا ماريا رومايور ، أرملة المراسل جيكويس كولستر ، أحد أعضاء فريق هيئة اذاعة هولندا المشتركة بين الكنائس • وقد عرضت السيدة رومايور على الممثل الخاص نسخة مصورة من محضر أعد في مكتب الشرطة الريفية ويوضح أن السيد كولستر قد استجوب هناك في ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، لأن الشرطة وجدت مع أحد مقاتلي حرب العصابات مذكرة تتضمن اسم كولستر وعنوانه ورقم هاتفه • وتوضح هذه النسخة المصورة من المحضر - وهي نسخة في وسع الممثل الخاص أن يجزم بصحتها لأنه رأى الوثيقة الاصلية في سان سلفادور - ان المراسل ورفاقه لم يتعرضوا في أى وقت للقسر أو المعاملة السيئة بدنيا أو عقليا • والمحضر موقع من مدير الشرطة الريفية والسيد كولستر • وقد أعطت أرملة جيكويس كولستر الممثل الخاص نسخة مصورة من الوثيقة المرسلة الى النائب العام لجمهورية السلفادور التي تطلب اليه تعيين مدّع عام لاجراء التحقيق الجنائي في وفاة زوجها • وفيما يتعلق بوفاة السيد يوهان يان ويليمزن ، وهو مراسل آخر من المراسلين الهولنديين الذين قتلوا ، لاحظ الممثل الخاص أن هناك دعوى قانونية مماثلة اقيمت في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ لدى النائب العام لجمهورية السلفادور من جانب الآنسة ياشيبو ماتسوزاكي ، رفيقة السيد ويليمزن ، ومن جانب والده السيد غريت يان ويليمزن • كما تلقى الممثل الخاص رسالة من الآنسة جاكلين بوما ، خطيبة السيد هانز لود فيختر لاغ ، وهو مراسل آخر من المراسلين الهولنديين الذين قتلوا ، مصحوبة بنسخة مصورة من الطلب المقدم الى النائب العام لتعيين مدع عام لتولي هذه القضية • وهذا الطلب مؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ •

---

(٩٦) Aan vullend rapport van het onderzoek naar de toedracht van de debeurtenissen die hebben geleid tot de dood van de vier Nederlandse journalisten op 17 maart 1982 in El Salvador (حكومة هولندا ، تقرير اضافي عن التحقيق في ظروف الأحداث التي أدت الى وفاة المراسلين الأربعة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ في السلفادور) • لاهاى ، ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ •

٢ - الخطف والاختفاء

٦٨ - يود الممثل الخاص أن يقدم أنواعا مختلفة من المعلومات عن حالات الخطف والاختفاء المدعاة ، الا أنه يجب الاشارة الى أنه من الواجب ، في هذا الصدد مرة أخرى ، معاملة الأرقام بأشد درجات الحذر وذلك ، في المقام الأول ، لأنه يحدث أحيانا بعد الخطف أن يعثر على جثث الأشخاص المخطوفين ، وأن تعتبر هذه الحالات حالات قتل • وفي حالات أخرى ، يكتشف أن الأشخاص المخطوفين معتقلون في مراكز احتجاز تابعة للقوات المسلحة أو هيئات الأمن ، ويعتبر هؤلاء سجناء سياسيين • وفي حالات أخرى غير تلك ، يفرج عن الأشخاص المخطوفين • وهناك ، أخيرا ، الحالات التي لا يعثر فيها على الأشخاص المخطوفين ، ربما لانهم يكونون قد قتلوا وأخفيت جثثهم ، وعندئذ فقط يمكن أن يكون الاسناد الى حالات الاختفاء ملائما • وقد رأى الممثل الخاص ان من اللازم تقديم هذه التوضيحات قبل توفير معلومات عن الأرقام المتعلقة بحالات الخطف والاختفاء ، والتي تتداخل في كثير من الحالات مع الأرقام المتعلقة بحالات القتل والسجون السياسيين •

٦٩ - ووفقا للمعلومات التي نقلتها الى الممثل الخاص لجنة السلفادور لحقوق الانسان ، كانت هناك ٢٤٤ حالة من حالات اختفاء الأشخاص في الفترة من ١ كانون الثاني /يناير الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٢ • وتورد منظمة العفو الدولية (٩٧) قائمة بأسماء ٥٠ شخصا ممن قبض عليهم وممن اختفوا في الفترة الممتدة بين أواخر آذار /مارس وأوائل أيار /مايو ١٩٨٢ • ويفيد نفس المصدر (٩٨) عن ست حالات اختفاء أخرى •

٧٠ - ووفقا للمعلومات المقدمة من مكتب الابرشية للحماية القانونية التابع للجنة ابرشية رئيس الأساقفة للعدل والسلم (٩٩) ، تلقى المكتب خلال شهر أيار /مايو ١٩٨٢ تقارير عن اعتقال ٦٨ شخصا ، عثر على خمسة أشخاص من هؤلاء أمواتا ، ووجد ان ستة منهم مودعون في سجون أمنية وأرسل سبعة الى سجون عادية ، ولكن لم يعرف شيء عن الخمسين شخصا الآخرين •

٧١ - ووفقا للمصدر نفسه (١٠٠) ، ابلغ عن ١٥ حالة اعتقال في الفترة الممتدة بين ١٢ و ١٨ حزيران /يونيه ، و ١٩ حالة في الفترة الممتدة بين ١٩ و ٢٥ حزيران /يونيه (١٠١) ، و ١٣ حالة في

---

(٩٧) منظمة العفو الدولية ، السجناء السياسيون في السلفادور ، AMR/29/48/82 ، ١١ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

(٩٨) المرجع نفسه ، الأعمال الخاصة في أمريكا الوسطى ، السلفادور ، AMR/29/55/82 ، ٨ تموز /يوليه ١٩٨٢ •

(٩٩) مكتب الابرشية للحماية القانونية التابع للجنة ابرشية رئيس الأساقفة للعدل والسلم ، Denuncia de personas capturadas rocibida en esta oficina ، سان سلفادور ، حزيران / يونيه ١٩٨٢ •

(١٠٠) المرجع نفسه ، ١٩ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

(١٠١) المرجع نفسه ، ٢٦ حزيران /يونيه ١٩٨٢ •

الفترة الممتدة بين ٢٦ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه [١٠٢]، و ٢٣ حالة في الفترة الممتدة بين ٩ و ١٥ تموز/يوليه [١٠٣]، و ١٨ حالة في الفترة الممتدة بين ١٦ و ٢٢ تموز/يوليه [١٠٤]، و ١١ حالة في الفترة الممتدة بين ٢٣ و ٢٩ تموز/يوليه [١٠٥]، و ٢٧ حالة في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه الى ٣ آب/أغسطس ومن ٩ الى ١٢ آب/أغسطس [١٠٦]، و ٩ حالات في الفترة الممتدة بين ٢٠ و ٢٦ آب/أغسطس [١٠٧]، و ٣١ حالة في الفترة الممتدة بين ٢٧ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر [١٠٨].

٧٢ — وفي المكسيك، قدمت هيئة المعونة القانونية المسيحية الى الممثل الخاص قوائم أو في تحتوي على معلومات عن حالات اختفاء مدعاة. ووفقا للقائمة الجزئية الأولى [١٠٩]، اعتقل ٤٠٢ من الأشخاص بواسطة موظفي الأمن أو عملاء حكوميين، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ الى تموز/يوليه ١٩٨٢، وقدم ٤٠ من هؤلاء الى المحاكمة. وتشير قائمة جزئية أخرى [١١٠] الى حالات اعتقال ٤٤ قاصرا بواسطة عملاء حكوميين في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وتموز/يوليه ١٩٨٢. كذلك تشير قائمة جزئية أخرى [١١١] الى ١٦ مواطنا اعتقلوا خلال الفترة نفسها بواسطة لجنة الدفاع المدني. وتشير قائمة جزئية رابعة [١١٢] الى ٣٩ مواطنا اعتقلوا خلال الفترة نفسها ثم أعدموا بواسطة من اعتقلوهم، ومن المرجح أن تكون حالاتهم قد اعتبرت هي الأخرى حالات قتل.

---

(١٠٢) المرجع نفسه، ٢ تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١٠٣) المرجع نفسه، ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١٠٤) المرجع نفسه، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١٠٥) المرجع نفسه، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١٠٦) المرجع نفسه، ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٢.

(١٠٧) المرجع نفسه، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٢.

(١٠٨) المرجع نفسه، ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

(١٠٩) هيئة المعونة القانونية المسيحية، Desaparecimientos forzados. Listado parcial de personas que, habiendo sido capturadas por organismos de seguridad o agentes gubernamentales, no son presentadas ante tribunales o puestas en libertad الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر الى تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١١٠) المرجع نفسه، Listado parcial de capturas realizadas por agentes guberna، mentales a menores de edad، الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر الى تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١١١) المرجع نفسه Listado parcial de ciudadanos capturados por el Comité de la Defensa Civil، من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ الى تموز/يوليه ١٩٨٢.

(١١٢) هيئة المعونة القانونية المسيحية، Listado parcial de ciudadanos aprehendi- dos y posteriormente ejecutados por sus captores، من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ الى تموز/يوليه ١٩٨٢.

٧٣ - وظل الممثل الخاص يتلقى معلومات عن حالات اعتقال . ومن ثم ، ووفقا لهيئة المعونة القانونية المسيحية (١١٣) ، أبلغ عن حدوث ١٢ حالة اعتقال في الأسبوع ٨ - ١٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، و ٢٣ حالة اعتقال في فترة الأسبوعين ١٥ - ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ (١١٤) ، كما أبلغ عن اعتقال ٢٣ شخصا في فترة الاسبوعين ٣٠ تشرين الأول / اكتوبر - ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ (١١٥) . وقد تمت جميع حالات الاعتقال هذه بواسطة أفراد الجيش أو قوات الأمن .

٧٤ - ويرى الممثل الخاص انه من الملائم ذكر المعلومات الواردة من اللجنة الدولية لرجال القانون (١١٦) بشأن اعتقال الأشخاص المذكورين فيما بعد في منزل في منطقة الساتيلايت (El Satélite) في ضواحي سان سلفادور يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ : السيد راؤول فيلالبا ، محام ، والسيدة أمريكا فرناندو برد ومو ، عضو لجنة السلفادور لحقوق الانسان ( غير حكومية )، والسيدة ماريا الينا مارتينيز دى ريسينوس ، عضو لجنة أمهات وأقارب المعتقلين والمفقودين وضحايا الاغتيال السياسي ، وابنتها الآنسة كارلا ريسينوس البالغة من العمر ١٣ عاما ، وخادمة ، ويقول الشهود أن الشرطة الريفية قامت بهذه الاعتقالات . وقدمت لجنة السلفادور لحقوق الانسان ( غير حكومية ) معلومات مماثلة عن نفس الأحداث .

٧٥ - واتاح مدير عام شرطة السلفادور الوطنية للممثل الخاص وثيقة (١١٧) ، تشير الى ان منظمات حرب العصابات قد نفذت ما مجموعه ٢٥ اختطافا حتى ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ .

## ٣ - السجناء السياسيون

٧٦ - وفقا للمعلومات التي اتاحتها حكومة السلفادور للممثل الخاص (١١٨) ، اعتقل ٢٤٧٨ شخصا في الفترة الممتدة بين ١٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٩ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٢ لاشتراكهم في أنشطة ارهابية . وقد افرج عن ١٢٥٤ شخصا من هؤلاء ، وعرض ٥٧٥ شخصا منهم على قضاة تحقيق عسكريين ، وعرض ١٥٦ شخصا منهم على قضاة عاديين ، وعرض ١٦ شخصا منهم على قضاة أحداث ، وأخذ احدهم الى مركز للتوجيه ، وعرض ٢١ شخصا منهم على المدير العام للهجرة

---

(١١٣) Solidaridad ، العدد ٤ ، Epoca III ، النصف الثاني من تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ .

(١١٤) المرجع نفسه ، العدد ٥، Epoca III ، النصف الأول من تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ .

(١١٥) المرجع نفسه ، العدد ٧، Epoca III ، النصف الأول من كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ .

(١١٦) رسالة مؤرخة في ٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ موجهة الى مدير مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، وأرسلت نسخة منها الى الممثل الخاص .

(١١٧) القوات المسلحة للسلفادور ، الشرطة الوطنية ، Datos estadisticos sobre los secuestros realizados por las diversas agrupaciones subversivas en El Salvador, San Salvador ، ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ .

(١١٨) القوات المسلحة للسلفادور ، الشرطة الوطنية، Datos estadisticos sobre personas detenidas por vincularseles con acciones terroristas, periodo 15 de octubre 1979 al 5 julio de 1982، سان سلفادور ، ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

وعرض ٧٢ شخصا منهم على سلطات عسكرية مختلفة ، وعرض ٣٥٧ شخصا منهم على قاضي الشرطة الخاصة ، وهرب واحد منهم وانتحر آخر ، ومازالت هناك ٣٤ حالة لم يبت فيها بعد • وتذكر وثيقة أخرى من المصدر نفسه (١١٩) أن ٨٣٩ شخصا قد اعتقلوا في الفترة الممتدة بين ١ كانون الثاني / يناير و ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ لاشتراكهم في أنشطة ارهابية •

٧٧ — وطبقا للمعلومات التي ابلغها شفويا وزير العدل في السلفادور للممثل الخاص، كان عدد السجناء السياسيين الذين يقعون تحت سلطة وزارته في ١٨ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ يبلغ ٦٢٩ ، منهم ٥٦١ من الرجال أودعوا في سجن ماريونا و ٦١ من النساء في سجن يلوبانغو • وفي ٢٣أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ ، كان هناك ٣٦ سجينا في سجن الشرطة الوطنية لسان سلفادور ، وذلك طبقا للمعلومات التي سلمها الكولونيل المسؤول عن الشرطة الوطنية الى الممثل الخاص، وقد تم احتجاز هؤلاء الأشخاص في الفترة من ١٩ آب/أغسطس الى ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ •

٧٨ — وتفيد منظمة العفو الدولية (١٢٠) ، بأنه يوجد حاليا بضع مئات من السجناء السياسيين في سان سلفادور ، ولكن عددهم قليل نسبيا بالمقارنة بعدد الأشخاص المعتقلين ، حيث أن التقارير مازالت تشير الى أن الأشخاص المعتقلين اما يختفون عقب اعتقالهم مباشرة واما يطلق سراحهم ، وانه يحتجز عدد كبير منهم في منشآت عسكرية أو في مراكز احتجاز سرية •

٧٩ — وطبقا للمعلومات التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية (١٢١) ، قام مندوبون لهذه المنظمة الانسانية بـ ١٧٢ زيارة الى أماكن الاحتجاز في آذار/مارس ١٩٨٢ ، وقد كان هناك ١٥٧ حالة جديدة من حالات اعتقال الأشخاص لأسباب تتعلق بالأمن ، وكان الأشخاص الذين تمت زيارتهم يقعون تحت سلطة وزارة العدل أو قوات الأمن أو الجيش • ويشير تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية (١٢٢) أيضا الى أنه في آذار/مارس ١٩٨٢ ، استمرت مكاتب البحث التابعة لها في سان سلفادور وسانتا آنا وسان ميغيل في تلقي معلومات من أشخاص يبحثون عن أقارب لهم اختفوا أو اختطفوا • وخلال تلك الفترة ، اتصل نحو ١٤٠٠ شخص بالمكتب الموجود في العاصمة وورد ٢٦١ طلبا لاجراء عمليات بحث ، وفي آذار/مارس، تم حل ٦١ حالة •

٨٠ — أما بالنسبة للباقين ، فطبقا للوثائق التي سلمتها حكومة السلفادور الى الممثل الخاص أثناء زيارته للبلد ، فما زال يسمح لمندوبين من لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة مراكز الاحتجاز (١٢٣) كما أعيد تشكيل لجنة المراقبة المساعدة ، وهي هيئة حكومية تقوم ببحث الحالات الخطيرة بصورة خاصة من حالات سوء معاملة السجناء • وعلاوة على ذلك ، فقد أنشيء في ملحق بمقر

---

(١١٩) المرجع نفسه ، ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ •

(١٢٠) منظمة العفو الدولية ، AMR/29/48/82 .

(١٢١) الصليب الأحمر ، SALVREP ، رقم ٣ ، ٢١ نيسان /ابريل ١٩٨٢ •

(١٢٢) المرجع نفسه ، تقرير حالة رقم ٣ ، نيسان /ابريل ١٩٨٢ •

(١٢٣) E/CN.4/1502 ، الفقرة ٩١ •

الشرطة الوطنية في سان سلفادور مكتب للاستعلامات عن الأشخاص الذين اعتقلهم ضباط الشرطة الوطنية • وقد أوردت صحيفة 'La Prensa Gráfica' التي تصدر في سان سلفادور في عددها الصادر في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ نبأ افتتاح هذا المكتب • وقد زار الممثل الخاص أماكنه وقام بفحص الوثائق المتاحة للجمهور •

٨١ - وفيما يتعلق بحالة السجناء السياسيين في السلفادور بالذات، تلقى الممثل الخاص تقريرا أعده اثنان من السجناء السياسيين السابقين هما السيد خوسيه انطونيو موراليس كاربونيل والسيد خوان خوسيه غارسيا كانياس، وأرفق برسالة ارسلت من مكسيكو سيتي في ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ (١٢٤) • ويذكر التقرير انه "حتى الآن، لا يعلم معظم السجناء السياسيين بصورة رسمية سبب احتجازهم ولا ما اذا كان هناك أي قرار أو أمر باحتجازهم، كما أنهم لا يعلمون حتى ما اذا كانت هناك أية دعاوى ضدهم ...، وكثير من السجناء ما برحوا محتجزين لعدة سنوات دون أن يعلموا رسميا لماذا يجرى احتجازهم" • ويذكر التقرير أيضا أنه لا يتم الامتثال للمرسوم رقم ٥٠٧ الصادر عن مجلس الحكومة الثورية "حيث أن هناك سجناء يحتجزون منذ مدة تصل الى ٢٠٤ أيام في سجون الأمن دون أن يمثلوا أمام المحاكم المختصة ...، وقد صدرت أحكام باستمرار سجن ١٦٦ شخصا احتياطيا (٣٣,٥ في المائة) في غضون الفترة القانونية المحددة، ولكن استمر سجن ٣٣٠ شخصا احتياطيا (٦٦,٥ في المائة) بعد الفترة المحددة المنصوص عليها في المرسوم" • ويذكر التقرير أيضا أن هناك عددا من السجناء الذين تم اخطارهم منذ ما يزيد على سنة بأنه يجرى عرض قضاياهم على المحكمة الوطنية، ولكنهم مازالوا لا يعلمون ما هي المرحلة التي وصلت اليها الدعاوى، وهو ما يمثل انتهاكا آخر لحقوقهم • وجاء في التقرير أيضا أنه، بغية الحصول على بيانات غير رسمية، "يجرى ضرب السجناء السياسيين بوحشية وايذاؤهم واحراقهم بالأحماض، وتعطى لهم صدمات كهربائية في أكثر اجزاء أجسامهم حساسية: أعضاء التناسل، والابطان وباطنا القدمين، والرأس، واللسان، والأذنان، والعينان، وغيرها • ويعرضون للاختناق بأكثر الأساليب فظاظة •• ويعلقون بطرق مختلفة لعدد طويلة، ويضربون ويركلون في مختلف أجزاء أجسامهم • وبعد أن يتم تعذيبهم، يجبرون على التوقيع على أوراق خالية من الكتابة ... أو يجبرون على التوقيع وعيونهم مغماة" • ويقدم التقرير في هذا الصدد المعلومات التالية التي تم الحصول عليها منذ أيار/مايو ١٩٨٢: "من بين ٣٣١ سجينا، تم تعذيب ١٣٢ شخصا تعذيبا جسمانيا، وتعذيب ٢٧ شخصا تعذيبا نفسيا، ولم يعذب ٦ أشخاص، وكان اجمالي حالات التعذيب ٤٩٦ • ويشير التقرير أيضا الى أنه يوجد حاليا ٥٤ من الأحداث الذين تبلغ أعمارهم ١٤ سنة فأكثر يزج بهم في السجون لعدد غير محدد مع راشدين، بالرغم من انقضاء الفترة المحددة للاحتجاز الاصلاحي (١٢٠ يوما) المنصوص عليها في المرسوم" • ويذكر التقرير أيضا خمس حالات حدثت فيها غارات عسكرية على السجون ويشير الى أن السجناء "يحشرون في زنزانات صغيرة جدا، في أحوال صحية تدعو الى الاستياء، مع عدم وجود أدوية أو رعاية طبية سليمة • والطعام الذي يقدم لهم غير كاف على الاطلاق، ويتكون أساسا من كعك من دقيق الذرة والفاصوليا •

---

(١٢٤) غارسيا كانياس، وخوان خوسيه وموراليس كاربونيل، خوسيه أنطونيو، Informe Sobre Presos Politicos، مرفق برسالة مرسلة الى الممثل الخاص، ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

وتبلغ ميزانية الطعام اليومية لكل سجين كولون واحد و ٢٥ سنتازو ، أي ٥٠ر٠ دولار في اليوم ٠٠٠ "٠ ويؤدي عدم وجود ماء وكهرباء وأسباب الراحة الأخرى الى جعل حياة المسجونين صعبة جدا ولا سيما بسبب عدم تلبية احتياجاتهم الأساسية ٠ وفي البيانات التي أدلى بها السيد موراليس كاربونيل والسيد غارسيا كانياس الى الممثل الخاص في مكسيكو سيتي أكدا ما قالاه في رسالتهما ٠

٨٢ - وقد تلقى الممثل الخاص معلومات تتعلق بحدوث هجوم مسلح على أحد السجون ٠ وطبقا لذلك للمعلومات الواردة من هيئة المعونة القانونية (١٢٥) ، وصلت قوات مشتركة من الحرس الوطني والشرطة الريفية الى مركز احتجاز ماريونا ، بالقرب من سان سلفادور ، يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢ في الساعة ٨/٣٠ واستعملت بوقا لاصدار أوامر للسجناء بالخروج من مباني الزنزانات ٠ وعندما خرجوا ، أجبروا على الانبطاح أرضا وأبقي عليهم في هذا الوضع في الشمس حتى الساعة ١١/٣٠ ، بينما كان الضباط يلقون عليهم الماء والحجارة أو يطأوهم بأقدامهم ٠ وتم استجواب جميع السجناء وأولي اهتمام خاص لقضيتي الشابين أنطونيو موراليس كاربونيل وهكتور برنابي ريسينوس ٠ وقد أعطي موراليس الشاب عقاقير لجعله يتكلم ، ولكن نظرا لأنه أبى أن يتكلم فقد ضرب وقطع العديد من أوردته بشفرة حلاقة ، بحيث تعين أخذه الى مركز طبي ٠ وقد وضع غماء فوق رأس السيد ريسينوس عدة مرات ثم ضربوه بعنف لدرجة أنه أصبح لا يستطيع المشي ٠ وتفيد المعلومات ذاتها بأن السجناء الآخرين وعددهم الاجمالي نحو ٥٥٠ ، ضربوا بالسياط ، وأهينوا وتمت سرقتهم وأصبحت ظهورهم تعاني من لفحات شمس شديدة ٠ وتذكر صحيفة الغارديان (١٢٦) في عددها الصادر في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ أن الدكتور موراليس ايرليك ، وهو أحد أعضاء مجلس الحكومة الثورية ووالد موراليس كاربونيل الشاب ، قد طلب اجراء تحقيق في المسألة ٠ وتقدم المعلومات الواردة من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في امريكا الوسطى (١٢٧) وتقرير منظمة العفو الدولية (١٢٨) روايات متشابهة الى حد كبير لما يدعى حدوثه ، وكذا البيانات التي أدلى بها السيد موراليس كاربونيل الى الممثل الخاص ٠ وطبقا لصحيفة 'El Diario de Hoy' (١٢٩) التي تصدر في سان سلفادور فقد تعين علاج السيد موراليس كاربونيل في عيادة خاصة ٠

٨٣ - ولكن حكومة السلفادور أعطت الممثل الخاص رواية مختلفة للاحداث ، فقالت ان السجين انطونيو موراليس كاربونيل ، عندما رأى الجنود ، " اصابه ذعر وهبوط في ضغط الدم واسعفته

---

(١٢٥) هيئة المعونة القانونية ، بلاغ صحفي ، ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ ٠

(١٢٦) صحيفة الغارديان 'The Guardian' ، ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ ٠

(١٢٧) رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٢ موجهة الى لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة من لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في امريكا الوسطى ٠

(١٢٨) منظمة العفو الدولية ، العمل الخاص من أجل امريكا الوسطى ، AMR/29/24/82 ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ٠

(١٢٩) 'El Diario de Hoy' ، ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ٠

ممرضات السجن وتم نقله فيما بعد الى عيادة سان سلفادور بوليكلينيك للعلاج " • وقالت الحكومة أيضا أن " الموظفين لا يعتدون بدنيا على السجناء " (١٣٠) •

٨٤ — وقد زار الممثل الخاص أثناء اقامته في السلفادور سجن ماريونا ، حيث شاهد المهاجع والورش والمطابخ وحجرات الطعام الموجودة به والتي تبدو ملائمة بصفة عامة • وأمكنه التحدث بحرية مع السجناء السياسيين ، زعماء " لجنة السجناء السياسيين في السلفادور وهم ، السيد ماريو بيخيل والسيد برنابا ريسينوس والسيد داغوبرتو سوسا والسيد خوسيه انطونيو باليناسيا والسيد اوسكار غارسا والسيد فرانسيسكو اريبالو ، الذين قالوا انهم محتجزون منذ ١٩ و٢٥ و١١ و٢٥ و٢٤ و١٩ شهرا على الترتيب • وقالوا أيضا ان الفترات الزمنية التي حددها المرسوم رقم ٥٠٧ الصادر عن مجلس الحكومة الثورية (١٣١) لا تحترم وانهم لا يعرفون متى سيقدمون الى المحاكمة • وقال برنابا ريسينوس أيضا ان زوجته وطفلته البالغة ١٣ سنة من عمرها قد اختفتا في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، وقال خوسيه انطونيو باليناسيا ان ابنته البالغة ١٦ سنة من عمرها قد قتلت • كما ان السجناء الذين تم التحدث معهم قالوا أيضا ان ما جاء في الرسالة المذكورة اعلاه التي ارسلها السيد موراليس كاربونيل والسيد غارسيا كانياس صحيح •

٨٥ — وفيما يتعلق بسجن ماريونا ، قرأ الممثل الخاص في صحف سان سلفادور (١٣٢) وصفا لمختلف الأنشطة المخططة للسجن ، بما في ذلك توسيع الورش وبيع الأدوات التي يصنعها السجناء وامكانية قيام السجناء بمساعدة أسرهم ماليا والأنشطة الثقافية ، الخ •

## ٤ — أعمال ارهابية أخرى

٨٦ — في سنة ١٩٨٢ واصل المعارضون المسلحون اعمالهم التخريبية العنيفة ضد اقتصاد السلفادور • ويستفاد بالتالي من المعلومات التي قدمها مركز الجامعة للتوثيق والمعلومات (١٣٣) انه " تم تنفيذ ما مجموعه ٤٣٩ عملا من أعمال التخريب فيما بين شباط/فبراير ونيسان/ابريل ١٩٨٢ ، معظمها في المنطقة الوسطى ، خصوصا في سان سلفادور ، وهي المحافظة التي يتركز فيها معظم المصادر الانتاجية غير الزراعية للبلد • وفي المناطق الأخرى ، كانت أكثر المحافظات تأثرا هي اوسولوتان وسان بيسنتي وسان ميغيل ، التي لها أهمية استراتيجية بسبب محصولي القطن وقصب السكر اللذين يزرعان فيها ولكنها أيضا المناطق التي كثرت فيها المصادمات العسكرية العنيفة ••• وتبين الاحصاءات ان التخريب استهدف أساسا وسائط النقل ( ٤٦ في المائة ) وشبكات توزيع وامداد الكهرباء ( ٢٣٫٧ في المائة ) فأثر بذلك على عنصرين أساسيين للدورة الاقتصادية : تداول أو توزيع السلع والخدمات ووقايتها • أما حالات تخريب وسائط المواصلات ، وان كانت قليلة في عددها ( ٥٫٧ في المائة ) ، فقد كان لها أثر كبير على المواصلات

---

(١٣٠) وثيقة من جيش السلفادور ، الأركان العامة ، ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢ أتاحتها حكومة السلفادور الى الممثل الخاص •

(١٣١) E/CN.4/1502 ، الفقرتان ٢٥ و ١٠٩ •

(١٣٢) El Diario de Hoy ، ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ •

(١٣٣) مركز الجامعة للتوثيق والمعلومات ، Proceso ، مرجع سبق ذكره •

في البلد وعلى الاقتصاد القومي " • ويقول نفس المصدر (١٣٤) ان قوات الجبهة العسكرية للتحرير الوطني دمرت أو اتلفت الجسور التالية أثناء الربع الأول من سنة ١٩٨٢ : أربعة جسور في سانتا آنا، وجسر في سان سلفادور ، وثلاثة جسور في اوسولوتان ، واثنان في سان ميغيل وواحد في موراسان " •

٨٧ — وتقول صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون " (١٣٥) ان المغاورين هاجموا منشأة كبيرة تابعة لشركة الهاتف القومية ( ANTEL) ، فدمروا بعض خطوات الاتصال الهاتفي في العاصمة، ويقول نفس المصدر ، ان المغاورين اشعلوا النار أيضا في قاعة تيكابان العامة ، التي تبعد حوالي ٥٠ كيلومتر جنوب شرقي سان سلفادور • وتقول الصحيفة نفسها (١٣٦) ان اذاعة المغاورين أعلنت انه قد تم اشعال النار في مبنى احدى شركات البناء في مدينة سان ميغيل وبعض الشاحنات التابعة لها • ونشرت الصحيفة نفسها (١٣٧) ان المغاورين قد اشعلوا النار في ١٧ حافلة في اجزاء مختلفة من سان سلفادور يوم الاحد ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وانهم اشعلوا النار فيما لا يقل عن ٥ حافلات في تشالاتينانغو • وتقول صحيفة الغارديان (١٣٨) ان المغاورين نسفوا بعض المحطات والخطوط الكهربائية في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، في محافظات اوسولوتان وسان ميغيل وموراسان ولا اونيون ، فقطعوا الكهرباء عن هذه المناطق لمدة ثلاثة أيام ، ويقول نفس المصدر ان المغاورين هاجموا أيضا خطوط الكهرباء في مدينة التريونفو •ونشرت صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون " ان المغاورين نسفوا جسرا في سان فرانسيسكو غوتيرا وقطعوا طريقين وخطوط الهاتف عن ٩ مدن • وكما تقول "الغارديان " (١٤٠) فان المغاورين نسفوا ابراج الكهرباء في ثلاث من مقاطعات السلفادور • ونشرت صحيفتا " لوموند " (١٤١) والتايمز (١٤٢) ان المغاورين هاجموا قطارا محملا بالبضائع بالقرب من سان بيستي وخربوا خطوط الكهرباء في هذه المدينة وفي مدينة كيسالتيبيكي •

---

(١٣٤) المرجع نفسه •

(١٣٥) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(١٣٦) المرجع نفسه ، ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(١٣٧) المرجع نفسه ، ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(١٣٨) الغارديان ، ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢ •

(١٣٩) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٤٠) الغارديان ، ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٢ •

(١٤١) لوموند ، ٢١ أيار/مايو ١٩٨٢ •

(١٤٢) التايمز ، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٢ •

٨٨ — وذكرت بعد ذلك بعض تقارير الصحافة الدولية (١٤٣) ان محطة الاذاعة التابعة للمعارضة " Radio Venceremos " اصدرت بيانا تحظر فيه حركة المرور على الطرق في البلد بأكمله • وقالت المصادر نفسها ، ان افرادا من الجبهة العسكرية للتحرير الوطني قد أحرقوا أو نسفوا بالديناميت أكثر من ٣٠ مركبة معظمها من السيارات والشاحنات في ٣٠ حزيران/يونية و ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، وتقول صحيفة " لوموند " (١٤٤) ان الوضع حرج بصفة خاصة في الجزء الشرقي من البلد حيث تعطلت خدمة الحافلات بين المدن والقرى تعطلا يكاد يكون تاما بسبب الحملة المنتظمة لتدمير وسائط النقل • وتقول صحيفة " التايمز " (١٤٥) ان ٥٠ في المائة من شبكة النقل في السلفادور قد أصيبت بالشلل • وتقول " التايمز " (١٤٦) و " لوموند " (١٤٧) ان المخاورين قطعوا ، فيما يبدو ، امدادات الماء والكهرباء في أجزاء كبيرة من سان سلفادور •

٨٩ — واستمر هذا النوع من هجمات المخاورين خلال شهر آب/أغسطس وجاء في الصحافة الدولية (١٤٨) ان أربعة اقاليم شرقية كانت في يومها الخامس دون كهرباء بعد ان نسف المخاورون بالديناميت خطوط الكهرباء ، وأبلغ أيضا ان كثيرا من القرى لم تستطع الحصول على الماء من المضخات المدارة بالكهرباء • وأوردت الصحافة الدولية تقارير أخرى عن أنشطة من هذا القبيل • ومن ثم ، أدى عدد من انفجارات القنابل يوم ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ الى انقطاع الكهرباء في سان سلفادور (١٤٩) ، وفي نفس التاريخ تقريبا هاجم المخاورون من الجبهة العسكرية للتحرير الوطني سدا لتوليد الكهرباء بالقوة المائية في سان لورنزو (١٥٠) •

٩٠ — وتشير الوثائق التي سلمتها حكومة السلفادور الى الممثل الخاص أثناء زيارته للبلد (١٥١) انه وقع في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ما مجموعه ١٥١ حادث

---

(١٤٣) الغارديان ، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ؛ التايمز ، ٢٤ حزيران/يونيه و٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ ؛ انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، لوموند ، ٢٦ حزيران/يونيه و ٣ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(١٤٤) لوموند ، ٦ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(١٤٥) التايمز ، ٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(١٤٦) المرجع نفسه ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(١٤٧) لوموند ، ٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(١٤٨) صحيفتا انترناشيونال هيرالد تريبيون والتايمز ، ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ •

(١٤٩) صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ •

(١٥٠) El Pais ، مدريد ، ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ •

(١٥١) القوات المسلحة للسلفادور ، الشرطة الوطنية ، بيانات احصائية عن هجمات بالديناميت ، والحرائق وأعمال التخريب المختلفة التي قامت بها جماعات ارهابية مختلفة بغرض تدمير الاقتصاد القومي ، سان سلفادور ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ •

تخريب بالديناميت في قطاع النقل البرى ، و ٥٠ حادثا في القطاع الصناعي والتجارى والمصرفي والزراعي ، و ٣٥١ حادثا في قطاع المرافق المملوكة للدولة • وتقول نفس المعلومات انه وقع ١٥٧ حادث تخريب بالحرائق في قطاع النقل البرى ، و ٤٦ حادثا في القطاع الصناعي والتجارى والمصرفي والزراعي ، و ١٦ حادثا في القطاعات الأخرى ، و ٦١ حادثا في قطاع المرافق المملوكة للدولة • كما تفيد المعلومات الواردة بوقوع ٥٦١ من الأعمال التخريبية الأخرى ، مما يصل بمجموع الحوادث الى ٣٧٩ ٣٤ • ويقدر الضرر الذى لحق بالاقتصاد نتيجة للهجمات التي وقت في الفترة بين ١ كانون الثاني /يناير و ٢٢ ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ بمبلغ ٥ر٩٠ مليون كولون •

٩١ — وبعد اتمام التقرير المؤقت ، ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات بشأن الأعمال الارهابية • وفي هذا الصدد ، أوردت الصحافة الدولية تقارير عن حوادث قصف بالقنابل وغيرها من أعمال التخريب • وفي ١٥ تشرين الأول /اكتوبر أدى عدد من أعمال القصف بالقنابل في سان سلفادور الى قطع امدادات الكهرباء (١٥٢) ، وفي سان لورنزو هاجم المغاورون وحدة هيدروكهربائية لتوليد الطاقة (١٥٣) ، وفي ٢٨ تشرين الأول /اكتوبر انفجرت ثماني قنابل في سان سلفادور ، وأبلغ ان أن المغاورين حرقوا أو نسفوا بالديناميت أو أطلقوا النار على ما لا يقل عن ثلاث مركبات بالطرق العامة (١٥٤) • وتقول صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ان المغاورين هاجموا وأعطبوا قطارين في شمال سان سلفادور وشرقها (١٥٥) • وفي ١٤ تشرين الثاني /نوفمبر أبلغت صحيفة الغارديان ان المغاورين هاجموا أكبر سد لتوليد الكهرباء بالقوة المائية في البلد ، وهو سد الخامس من تشرين الثاني /نوفمبر الذى يقع على مسافة ٤٨ ميلا شمال شرق سان سلفادور ، وفرضوا الاظلام التام على النصف الشرقي من السلفادور في قصف منفصل شنوه بالقنابل على برج لنقل القوى الكهربائية (١٥٦) • وفي تشرين الثاني /نوفمبر أبلغ شهود العيان ان المغاورين أحرقوا ١٣ شاحنة بالطريق العام الساحلي ، وان ثماني مركبات نسفت في سان سلفادور (١٥٧) • وطبقا لمصدر آخر، هاجم المغاورون مزرعة لقصب السكر في أغويلاريس، التي تقع على بعد ٣٥ كيلومترا شمال العاصمة ، بقذائف الهاون ونيران المدافع (١٥٨) وذكرت صحيفة التايمز ان الجزء الشمالي من اقليم سان سلفادور كان بدون كهرباء يوم ٢٢ تشرين الثاني /نوفمبر بعد ان جرى نسف برجين بالديناميت • ووقع حادث مشابه في اقليم سان ميجيل الشمالي • وفي الشرق ، أوقف المتمردون سيارتين وطلبوا

---

(١٥٢) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ١٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ •

(١٥٣) El Pais ، ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ •

(١٥٤) التايمز ، ٢٩ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٢ •

(١٥٥) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

(١٥٦) الغارديان ، ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

(١٥٧) تريبيون دى جنيف ، ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

(١٥٨) El Mercurio ، ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

من الركاب تبرعات مقدارها ١٠ كولونات ( أقل من دولارين تقريبا ) (١٥٩) • وذكر مقال في صحيفة El Mundo السلفادورية ان حركة مرور القطارات الى الجزء الشرقي من البلد توقفت في أعقاب قيام الارهابيين بنسف جسر البورو ( El Burro) بالديناميت • وذكر نفس المقال ان الارهابيين دمروا حتى هذا الوقت نحو ١٠ من جسور السكك الحديدية • وأشار المقال الى ان الجماعات الارهابية دمرت ما مجموعه ثماني قاطرات ، وسببت بذلك خسائر مقدارها حوالي ٨ ملايين كولون (١٦٠) • وذكرت صحيفة El Mercurio ان المتمردين اليساريين قتلوا ٢٤ راكبا و ٣ جنود في هجوم مفاجيء على قطار كان بصدد التوقف في مقاطعة أوسولوتان الشرقية (١٦١) وفي كانون الأول /ديسمبر ، أشار مقال في صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون الى قيام المغاورين باسقاط ثلاث طائرات لرش المحاصيل في أوسولتان لتعويق حصاد القطن • وذكر المقال أيضا قطع خطوط الكهرباء واشعال النيران في الشاحنات والحافلات على جانب الطريق (١٦٢) •

٩٢ — وطبقا للتقارير الواردة في الصحافة الدولية (١٦٣) ، شن المغاورون من الجبهة العسكرية للتحرير الوطني هجوما على استاد (ميدان مباريات ) للألعاب الرياضية في مدينة سان سباستيان وأسروا فريقي كرة قدم ( ٢٢ شخصا ) ونحو ١٢٠ من النظارة • وأنكرت الجبهة العسكرية للتحرير الوطني ما ورد بالتقارير من انها جندت قسرا أكثر من ٢٠٠ من الشباب : أبلغ ان ٩٣ من الشباب التحقوا بقوات المغاورين بمحض ارادتهم بينما عادت بقيتهم دون قيود الى سان سباستيان (١٦٤) •

٩٣ — ووفقا للمعلومات المقدمة من حكومة السلفادور (١٦٥) ، أحرق المتطرفون في الجزء الشمالي من البلد ١٢٠٠ من عيدان قصب السكر في ١ كانون الثاني /يناير • ولم يؤثر هذا العمل على المنتجين فقط ، ولكنه تسبب أيضا في حدوث بطالة بين حاصدي القصب وموظفي النقل العاملين في صناعة السكر • وذكرت صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ان المغاورين قاموا في ١٣ كانون الثاني / يناير بوضع نحو ٢٥ قنبلة تحت معدات انشاء طريق عام ، حيث تقوم الحكومة بانشاء طريق عام مزدوج الى الميناء الجوى • وقد أصابت القنابل المعدات بأضرار بالغة وأشعلت النيران في ما لا يقل عن

---

(١٥٩) التايمز ، ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

(١٦٠) El Mundo، سان سلفادور ، ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ •

(١٦١) El Mercurio ، ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ •

(١٦٢) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ •

(١٦٣) نيويورك تايمز ، ٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ؛ لوموند ، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ •

(١٦٤) لوموند ، ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ ؛ انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ١٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ •

(١٦٥) حكومة السلفادور ، النشرة الاعلامية ، Seinform ، العدد ٦ •

١٤ شاحنة و ٥ جرارات (١٦٦) • ووفقا لمصادر الحكومة ، أدى الهجوم الى أن أصبح حوالي ١٠٠ شخص بلا عمل ، من بينهم سائقون وميكانيكيون ومساحون وعمال مهرة كثيرون ، وسيكون من المستحيل اتمام المرحلة النهائية من هذا الطريق (١٦٧) •

٥ — الموقف العام للقضاء في السلفادور

٩٤ — أشار الممثل الخاص في تقريره السابق الى لجنة حقوق الانسان (١٦٨) الى الموقف العام للقضاء في السلفادور ازاء انتهاكات حقوق الانسان الذى يتصف بالتقاعس والسلبية وان اقر الممثل الخاص بالصعوبات التي تقف في طريق الاداء السليم للمحاكم وأشار الى بعض محاولات تطبيق جزاءات قانونية على مثل هذه الانتهاكات • ويعتقد الممثل الخاص ان هذا الوضع لا يزال في الوقت الحالي دون تغيير الى حد بعيد ، فعلى الرغم من أنه تلقى معلومات عن بعض المحاكمات الأخرى التي جرت بشأن انتهاكات حقوق الانسان ، فان العلاقة واهية بين عدد الانتهاكات الجنائية المبلغ عنها وعدد الدعاوى الجنائية التي وصلت الى علمه • وفي كل الأحوال يلاحظ الممثل الخاص وجود مؤشرات على حدوث زيادة طفيفة في النشاط القضائي ، وان كان ذلك بطيئا بشكل غير عادى حيث لا يوجد بيان بصدور حكم في أى من الدعاوى الجنائية المرفوعة بخصوص انتهاكات حقوق الانسان •

٩٥ — وتؤكد بعض المصادر الأخرى الانطباع العام للممثل الخاص ازاء موقف القضاء في السلفادور • وتقول منظمة العفو الدولية (١٦٩) " ان النظام القضائي في السلفادور كاد يتوقف عن العمل " • وفضلا عن ذلك ، يشير تقرير أعدته لجنة المحامين المناصرين لحقوق الانسان الدولية فيما يتعلق بمقتل أربع راهبات أمريكيات في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ (١٧٠) ، الى الانهيار العام في السلطات القضائية في السلفادور " كواحدة من العقبات أمام احراز تقدم جدى في هذه القضية • وبالمثل ، يقول تقرير اللجنة الأمريكية المشتركة لحقوق الانسان (١٧١) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ان " من الواضح في الوقت الحالي انه لا توجد جزاءات لمعظم الأشخاص الذين يرتكبون

---

(١٦٦) انترناشيونال هيرالد تريبيون ، ١٥ — ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ •

(١٦٧) النشرة الاعلامية ، Seinform ، العدد ١٢ ، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ •

(١٦٨) E/CN.4/1502 ، الفقرات من ١١٠ الى ١١٣ و ١٢٩ •

(١٦٩) منظمة العفو الدولية ، مرجع سبق ذكره ، AMR/29/48/92 ، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(١٧٠) (لجنة المحامين المناصرين لحقوق الانسان الدولية) Lawyers' Committee for International Human Rights, Justice in El Salvador: A Case Study, "A report on the investigation into the Killing of four US churchwomen in El Salvador " , 20 July 1982 .

(١٧١) (منظمة الدول الأمريكية) Organization of American States, Annual Report of the Inter-American Commission on Human Rights, 1981-1982, OEA/Ses.L/V/II-57, 20 September 1982.

مثل هذه الجرائم البشعة " • وطبقا للتقارير الصحفية (١٧٢) ، قال المونسينور ريفيرا اى داماس في العظة الدينية التي ألقاها يوم ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ان القضاء "لا يعمل كما ينبغي" •

٩٦ — وقد فسر المدعى العام للمثل الخاص بعض الصعوبات التي تؤثر في الوقت الحالي على اقامة العدل في السلفادور • وجاء في هذه التفسيرات ان النظام القضائي في السلفادور منظم على أساس الأوضاع السلمية العادية وليست لديه وسيلة للتعامل مع الوضع الحالي الذى ينتشر فيه العنف • وقال النائب العام أيضا انه يصعب جدا في معظم الحالات الاهتداء الى مرتكبي جرائم القتل ، سواء لعدم وجود شهود أو لأن الشهود يخشون الادلاء بشهادتهم • وقال النائب العام ان جميع قضايا القتل تقريبا تؤدى الى اقامة الدعوى الجنائية ، ولكن نظرا لهذه الصعوبات تتوقف الدعوى فورا وتدخل تحت تصنيف " في انتظار التحقيق " • وفضلا عن هذا ، ذكرت وثيقة ، أتاحتها حكومة السلفادور للمثل الخاص، (١٧٣) انه فيما بين ١٦ حزيران /يونيه ١٩٨٠ و٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٢ ، قتل الارهابيون ٣٥ من رجال القضاء في السلفادور وتلقى ٩ آخرون تهديدات من نفس المصدر •

٩٧ — ولكن في بعض الحالات ، استأنف جهاز القضاء الجنائي في السلفادور نشاطه بعض الشيء • ففي حالة مقتل الراهبات الامريكيات الأربع في ٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ ، لا تزال الدعوى في مرحلة التحقيق ، وفقا لما قاله النائب العام للمثل الخاص • وقد بدأت المحاكمة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، طبقا للمعلومات التي قدمتها بعد ذلك حكومة السلفادور (١٧٤) • وفي قضية مقتل السيد بيبرا واثنين من المستشارين الامريكيين ، قال النائب العام انه في اليوم السابق، تم تقديم شخصين متهمين الى محكمة الجنايات الخاسة • وتذكر التقارير التالية التي تلقاها الممثل الخاص بشأن هذه القضية (١٧٥) انه في نهاية تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ أعيد التصوير القضائي لتسلسل الأحداث واعترف عريفان سابقان في الحرس الوطني بارتكابهما جريمة القتل ، رغم انهما أضافا انهما فعلا ذلك بموجب أوامر أصدرها اليهما ضابطان وبمساعدة من أحد رجال الأعمال • وفي مستهل كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، أمر القاضي ببدء مرحلة المحاكمة (١٧٦) • وطعن في هذا القرار النائب العام ، الذى اعترض على رد الدعوى بخصوص ضابط يشتبه في انه حرض على ارتكاب ذلك ، كما طعن فيه المحامي الذى يتولى الدفاع عن المتهمين (١٧٧) وفيما يتعلق بالدعوى في قضية المونسنيور روميرو ، قال المدعي العام انها متوقفة شأنها شأن الكثير من القضايا الأخرى بسبب عدم وجود شهود •

---

(١٧٢) Excelsior ، ٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

(١٧٣) مذكرة من رئيس المحكمة العليا الى وكيل الوزارة للشؤون الخارجية ، سان سلفادور، ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(١٧٤) النشرة الاعلامية ، Seinform ، ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

(١٧٥) نيويورك تايمز ، ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ •

(١٧٦) النشرة الاعلامية ، Seinform ، ٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ •

(١٧٧) المرجع نفسه ، ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ •

٩٨ — وقد تلقى الممثل الخاص بعض المعلومات المتعلقة بالاجراءات المتخذة ضد أفراد من الجيش وقوات الأمن متهمين بانتهاكات لحقوق الانسان • فتقول صحيفة الغارديان (١٧٨) ان ١٨ من رجال الحرس قد اعتقلوا فيما يتعلق بمصرع أربعة من زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي وثمانية أعضاء آخرين من الحزب والقتل الجماعي لـ ٢٢ شخصا ، وتقول نفس الصحيفة (١٧٩) ، ان سفارة الولايات المتحدة في السلفادور أكدت أنه منذ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، تم اعتقال ١٤٧ فردا من أفراد القوات المسلحة وما لا يقل عن ١٠ من أعضاء منظمة الدفاع المدني لاساءة استخدام السلطة على نحو جسيم ، منهم ٢٠ معتقلون أيضا بتهمة القتل • ويقول المصدر نفسه ان الجنرال غارسيا ، وزير الدفاع ، قد أصدر تعليمات في آذار/مارس الى جميع أفراد القوات المسلحة ، يحذر فيها من أن انتهاكات مدونة قواعد السلوك العسكرى ستقابل بالعقاب •

٩٩ — ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تحديدا في هذا الشأن في الوثائق التي سلمها المدير العام للشرطة الوطنية (١٨٠) الى الممثل الخاص، حيث تقول هذه المعلومات أن الرائد المتقاعد ( من الجيش) غيرمو انطونيو رويدر واشخاصا آخرين قد قدموا في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ الى محكمة جنائية لاشتراكهم في اختطاف أحد المهندسين واستغلال خدمات سرية أمن انشأها الرائد رويدر بنفسه • ولا يعرف الممثل الخاص المرحلة التي وصلت اليها الدعوى القضائية• ويستفاد من وثائق أخرى سلمها المدير العام للشرطة الوطنية (١٨١) ، أن ١١ فردا من الحرس العسكرى لمقاطعتي سان اغوستين وبوينه بيستا مثلوا أمام احد القضاة في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢ لاشتراكهم ، في ٤ آذار/مارس ١٩٨٢ ، في قتل ١٩ شخصا ، بينهم ١٤ من القصّر • وهنا أيضا لا يعرف الممثل الخاص الى أى مرحلة وصلت التحقيقات القضائية في هذه المسألة •

١٠٠ — وقدم المدير العام للشرطة الوطنية أيضا الى الممثل الخاص قائمة (١٨٢) تضم ٣٠٣ أشخاص تم اعفاؤهم من العمل في الشرطة الوطنية في الفترة بين ١٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٩ و٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ • كما تم اعفاء ١٣ شخصا بتهمة الشروع في اغتصاب ، و ٤٢ شخصا بتهمة الاعتداء البدني ، و ١١ شخصا بتهمة الابتزاز ، و ٣٩ شخصا بتهمة الاغتصاب ، و ٢٠ بتهمة الاختلاس ، و ٣٨ بتهمة القتل ، و ١٤ بتهمة السرقة ، و ١١ بتهمة الرشوة ، و ٦ بتهمة قبول مدفوعات غير قانونية ، و ٣٤ بتهمة احداث اصابات ، و ١٧ بتهمة السطو ، و ٤ بتهمة الاختطاف ، و ٢ بتهمة

---

(١٧٨) الغارديان ، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢ •

(١٧٩) المرجع نفسه ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٢ •

(١٨٠) القوات المسلحة للسلفادور ، الشرطة الوطنية ، قضية الرائد الأستاذ / غيرمو انطونيو رويدر أ. •

(١٨١) المرجع نفسه ، قضية مقتل ١٩ شخصا في قطاع سان بيدرو بيرولابان •

(١٨٢) القوات المسلحة للسلفادور ، الشرطة الوطنية Resumen de la bajas habidas en este cuerpe, a partir del 15 de octubre de 1979 a la fecha, por delites comunes Y otres, San Salvador, 22 September 1982.

الشروع في السطو ، وغيرهم لأسباب مختلفة • وتقول الوثائق ان المتهمين قد وضعوا في كثير من القضايا تحت تصرف المحاكم الجنائية المختصة ، ولكن الممثل الخاص لا يعرف المرحلة التي وصلت اليها الدعاوى •

١٠١ — وقدم أيضا المدير العام للشرطة الريفية الى الممثل الخاص، أثناء زيارته للبلد ، تقريرا عن ضباط الشرطة الريفية الذين قدموا الى المحاكم العادية منذ ١٥ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٩ (١٨٣) • وتضم القائمة ١٨ قضية تتعلق بعدد كبير من أعضاء قوة الشرطة هذه • ويود الممثل الخاص توجيه الانتباه بصفة خاصة الى القضايا التالية : واحدة تتعلق بمقتل سيدة في حزيران /يونيه ١٩٨١ ، واخرى باغتصاب فتاة قاصرة في حزيران /يونية ١٩٨١ ، واخرى بالاعتداء والسطو على أحد المدنيين في آب/أغسطس ١٩٨١ ، وأخرى بمقتل أحد المدنيين في آب/أغسطس ١٩٨١ ، واخرى بالاعتداء والسطو على محل مجوهرات في أيلول /سبتمبر ١٩٨١ ، وأخرى بقتل عدة أشخاص في آذار/مارس ١٩٨٢ ، وأخرى بالاعتداء والسطو المسلح في نيسان /ابريل ١٩٨٢ ، وأخرى بالقتل في أيار/مايو ١٩٨٢ ، وأخرى بنفس الجريمة في أيار/مايو ١٩٨٢ ، وأخرى بالاعتداء والسطو على محطة بنزين في آب/أغسطس ١٩٨٢ ، وأخرى بالاعتداء في آب/أغسطس ١٩٨٢ • ولا يعرف الممثل الخاص الى أى مرحلة وصلت التحقيقات الجنائية في هذه القضايا •

١٠٢ — وعلاوة على ذلك ، قدم المدير العام للشرطة الريفية الى الممثل الخاص قائمة بـ ٣٩ حالة من حالات طرد الأفراد (١٨٤) : ٥ فيما بين ١٥ تشرين الأول /اكتوبر و ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٢ في سنة ١٩٨٠ ، و ٢٠ في سنة ١٩٨١ ، و ١٢ فيما بين ١ كانون الثاني /يناير و ٢٢ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ • وكان كثير من هذه الحالات يتصل بجرائم انضباط ، مثل السكر وعدم الالتزام بساعات العمل • وفي سنة ١٩٨٢ تضمنت احدى الحالات قتل عدة مدنيين •

١٠٣ — وأخيرا وجد الممثل الخاص ان سلطات جمهورية السلفادور تبدى حرصا على دفع جهاز القضاء الجنائي الى الأمام في قيامه بدوره وذلك كجزء من سياسة تستهدف تحسين حالة حقوق الانسان في البلد • والممثل الخاص يعرب عن أمله الصادق في ان يؤدى هذا الاهتمام الى نتائج مرضية في أسرع وقت ممكن •

---

(١٨٣) الشرطة الريفية ، Informe estadistico del personal de la policia de Hacienda dade de baja por distintas causas, consignado a los tribunales por delites comunes Y por expollión definitiva, durante el periódo de octubre 1979 hasta el 22 de septiember de 1982, San Salvador, 22 September 1982.

(١٨٤) المرجع نفسه •

## خامسا — حالة اللاجئين وغيرهم من المشردين نتيجة للأحداث الجارية في السلفادور

١٠٤ — ذكر الممثل الخاص في تقريره الأخير ما يلي [١٨٥] : " ان الاحداث الجارية في السلفادور تجبر عددا كبيرا من الناس على ترك ديارهم وأماكن اقامتهم المعتادة والانتقال الى أجزاء أخرى من البلد أو التماس اللجوء في البلدان المجاورة " . وقد استمرت هذه الحالة في عام ١٩٨٢ ، وفيما يتعلق باللاجئين تبين الأرقام الواردة أن أعدادهم قد ازدادت خلال هذه السنة .

١٠٥ — وحسب المعلومات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين [١٨٦] ، كان عدد اللاجئين السلفادوريين في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ يقدر بما يتراوح بين ٠٠٠ ١٧٥ و ٠٠٠ ٢٩٥ لاجئ في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية ، موزعين على النحو التالي : ٠٠٠ ٧ في بليز و ٠٠٠ ١ في بنما وما بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ١٠٠ في غواتيمالا و ٠٠٠ ١٠ في كوستاريكا وما بين ٠٠٠ ٧٠ و ٠٠٠ ١٤٠ في المكسيك و ٠٠٠ ٢٢ في نيكاراغوا و ٠٠٠ ١٥ في هندوراس . وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة الى ٠٣٠ ٣٤ من بين هؤلاء اللاجئين .

١٠٦ — وفيما يتعلق بالمشردين فانه ، وفقا للمعلومات التي قدمتها اللجنة الوطنية المعنية بتقديم المعونة الى المشردين [١٨٧] الى الممثل الخاص أثناء زيارته الى البلد ، تم ، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٢ ، تشريد ٢٢٦ ٧٤٤ سلفادوريا من أماكن اقامتهم ، وهم يتلقون مختلف أنواع المساعدة من تلك الهيئة : الغذاء والمساعدات الصحية ، والملابس ، وتعزيز اعادة ادماج المشردين في الحياة الاقتصادية للبلد من خلال العمل وفقا للاحتياجات القائمة في المجتمعات [١٨٨] .

١٠٧ — ومع ذلك ، يود الممثل الخاص أن يشير الى البرقية التي أرسلتها لجنة حقوق الانسان في السلفادور ( غير حكومية ) بالتليكس من المكسيك في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وذكرت فيها ان حوالي ٠٠٠ ٥ من اللاجئين السلفادوريين في سابانيتاس ( محافظة مورازان ) يموتون جوعا بعد أن اعتقل الجيش مجموعة من الأشخاص كانت تحاول احضار الطعام لهم .

---

(١٨٥) E/CN.4/1502 ، الفقرة ١١٥ .

(١٨٦) مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، معلومات المفوضية ، أمريكا الوسطى ، حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، رقم ٥ .

(١٨٧) اللجنة الوطنية المعنية بتقديم المعونة الى المشردين ، سان سلفادور Cuadro Resumen de la Población Deoplazada a nival nacional par Departamente al 31 de agosto ( موجز متعلق بالمشردين على الصعيد الوطني ، حسب المحافظات في ٣١ آب/أغسطس ) .

(١٨٨) اللجنة الوطنية المعنية بتقديم المعونة الى المشردين ، تقرير مقدم الى وكيل الوزارة للشؤون الخارجية ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

## سادسا — الحالة فيما يتعلق بالامتثال لقواعد القانون الانساني الدولية المنطبقة في المنازعات المسلحة

١٠٨ — تلقى الممثل الخاص بصدد اعداد هذا التقرير ، معلومات فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان في المنازعات المسلحة التي تحدث في السلفادور بين الجيش النظامي وقوات المعارضة ، أقل من المعلومات التي تلقاها لاعداد التقرير السابق .

١٠٩ — بيد أن تقرير لجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ (١٨٩) يبين أن اللجنة تدرك أن هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان من الجانبين، مما يمثل انتهاكا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . وعلاوة على ذلك ، فان بعض ما ورد في التقارير عن أعمال القتل الجماعي للسكان المدنيين التي قامت بها القوات العسكرية النظامية وفرق المعارضين، والواردة في الجزء الرابع من هذا التقرير ، يبين أنه لم يكن هناك امتثال لأبسط قواعد القانون الانساني المنطبقة في جميع أنواع المنازعات .

١١٠ — ومع ذلك فقد تلقى الممثل الخاص بعض التقارير التي تبين أن كلا من الطرفين المتحاربين قد قام ، في بعض الحالات ، بالابقاء على حياة بعض الاسرى من المقاتلين الذين اسروا أثناء القتال بل وباخلاء سبيلهم .

١١١ — وفي هذا الصدد ، يود الممثل الخاص ان يشير الى ان سفير السلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف قد أتاح له وثيقة ، من اعداد الأركان العامة للقوات المسلحة ، مؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وعنوانها " الاجراءات العادية التي يتعين اتباعها فيما يتعلق بالأشخاص الذين تأسرهم القوات المسلحة للسلفادور " . وتبين التعليمات الواردة في هذه الوثيقة انه عند استجواب الأسرى يتعين على أفراد القوات المسلحة دائما احترام آدميتهم ومعاملتهم بلطف ولكن بحزم ، ويجب أن يقدم لهم الطعام وحد أدنى من العناية اللازمة ، كما يجب توفير معاملة خاصة للنساء مع عزلهن عن الرجال . وتتضمن الوثيقة أيضا تعليمات عن الارهابيين والمتعاونين معهم الذين يسلمون أنفسهم طوعا : يجب اعطاء هؤلاء الأشخاص، دون استثناء ، بطاقة عائد ، كما يجب استهلال الدعوى ضدهم في أية قضية يكون من الثابت فيها انهم قاموا بدور قيادي في التخريب المادي والمعنوي للجمهورية أو كانوا مسؤولين عن هذا التخريب .

١١٢ — وعلاوة على ذلك ، تلقى الممثل الخاص تقارير عن حالات الخصوم اليساريين المسلحين الذين استفادوا من العفو العام : ٨ في شالاتنانغو (١٩٠) و ٢ آخران في أوسولوتين (١٩١) و ٢٠ آخرون في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بالقرب من سد سيرون غراند ، و ٤ آخرون في نفس التاريخ في مدينة سان فيلسنت (١٩٢) ، و ٣ آخرون في أيلوباسكو (١٩٣) .

(١٨٩) منظمة الدول الأمريكية ، التقرير السنوي ، المرجع سالف الذكر .

(١٩٠) El Diario de Hoy ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

(١٩١) المرجع نفسه ، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

(١٩٢) النشرة الاعلامية ، Seinform ، ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ .

(١٩٣) المرجع نفسه ، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ .

١١٣ - وتمكن الممثل الخاص أيضا من التحدث الى مقاتل سابق من المغاورين كان قد أسر أثناء القتال . وقد أودع السجن ثم أخلي سبيله بعد حين وتمكن من الذهاب الى المكسيك . وأخبرت بعض السلطات السلفادورية الممثل الخاص ببعض الحالات التي تلقى فيها المغاورون الأسرى معاملة انسانية ومساعدة طبية . وعلاوة على ذلك ، وطبقا للبيانات التي ألقاها المونسينور ريفيرا اى داماس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ (١٩٤) فانه في اطار العنف الفوضوى القائم في السلفادور "ظهرت في الأسابيع الأخيرة دلائل على المعاملة الانسانية عندما أسر بعض الأشخاص ووضعوا تحت تصرف أحد القضاة ، وعندما تم تسليم ٤٠ جنديا ، كانت قوات المغاورين قد أسرتهم ، الى الصليب الأحمر الدولي " .

١١٤ - كذلك قرأ الممثل الخاص في نشرة اعلامية صادرة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية (١٩٥) أن مندوبي اللجنة قاموا بثلاث زيارات الى ثلاثة ضباط و ٥٦ جنديا أسرتهم الجبهة العسكرية للتحرير الوطني ، ووفقا للمصدر نفسه تم ، في ٣١ آب/أغسطس، اخلاء سبيل ٤٠ جنديا من هؤلاء الجنود تحت اشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية ، التي قامت بتسليمهم الى السلطات العسكرية المختصة في الثكنات الاقليمية في سان فرانسيسكو غاتيرا ( موارزان ) . وحسب الايضاحات التي قدمها السيد رفائيل مورين ، أحد ممثلي اللجنة السياسية والدبلوماسية للجبهة الديمقراطية الثورية - والجبهة العسكرية للتحرير الوطني ، الى الممثل الخاص، فان ١٠ من الجنود الأسرى فضلوا الانضمام الى المغاورين . وعلاوة على ذلك ، قرأ الممثل الخاص في الصحف (١٩٦) بيانات أدلى بها بعض الصحفيين الذين كانت قوات المغاورين قد احتجزتهم ثم أخلت سبيلهم فيما بعد ، وقال هؤلاء الصحفيون ان المتمردين يعاملون الأسرى معاملة طيبة .

١١٥ - وبعد ذلك تلقى الممثل الخاص تقارير عن قيام الجبهة العسكرية للتحرير الوطني باخلاء سبيل الأفراد الذين أسروا من جيش السلفادور النظامي . ومن ثم ، قامت الجبهة العسكرية للتحرير الوطني ، طبقا للتقارير الصحفية (١٩٧) ، بتسليم ٤٠ من أفراد الجيش و ٤ من أفراد الحرس الوطني الى لجنة الصليب الأحمر الدولية . ووفقا لنشرة صادرة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية (١٩٨) ، قامت الجبهة العسكرية للتحرير الوطني ، في ثلاث مناسبات ، بتسليم ما مجموعه ٥٥ من أفراد القوات المسلحة السلفادورية ، الذين وقعوا في الأسر أثناء القتال ، الى لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ونقلتهم اللجنة بدورها الى أقرب حاميات عسكرية .

---

(١٩٤) El Pais ، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

(١٩٥) الصليب الأحمر ، Salvrep : No.8 ، ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٢ .

(١٩٦) Diario de las Américas ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

(١٩٧) Los Angeles Times ، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، Diario de las Américas ، ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ .

(١٩٨) الصليب الأحمر ، Salvrep : No.10 ، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ .

## سابعا — الاستنتاجات

١١٦ — أصبح الممثل الخاص، بعد دراسة المعلومات الموجزة في الصفحات السابقة وتقييمها تقييما دقيقا ، في موقف يتيح له تقديم بعض الاستنتاجات التي تعكس قناعته الشخصية • بيد أنه ينبغي القول بأنه نظرا للطابع الخاص لولاية الممثل الخاص والتحقيق الذى أجرى بغرض النهوض بهذه الولاية ، فان هذه القناعة لا تتصل بأفعال أو احداث محددة بل تتصل بالحالة العامة لحقوق الانسان في السلفادور خلال عام ١٩٨٢ • والواقع ان الممثل الخاص يرى ان الطابع الواسع النطاق لانتهاكات حقوق الانسان في السلفادور يمنعه من اجراء الاستقصاءات اللازمة للتثبت من حقائق كل من الحالات التي تلقى معلومات بشأنها •

١١٧ — ففيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فان الممثل الخاص يرى ، بوجه عام ، أن الحالة التي وصفها في تقريره الأخير الى لجنة حقوق الانسان لا تزال على ما هي عليه (١٩٩) • وفي هذا السياق يضع الممثل الخاص في اعتباره الصعوبات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها البلد وحقيقة أنه ليس بالامكان ادخال تحسينات جوهرية على هذه الحقوق بين عشية وضحاها ، بل فقط عن طريق عملية اصلاحات تدريجية ، تشمل الاصلاح الزراعي ، وتتطلب في جملة أمور ، وجود مناخ سلم اجتماعي حقيقي • بيد أن الممثل الخاص يرى أن الشعب السلفادورى لا يزال غير متمتع بحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ذات مغزى • وهو يود أن يضيف في السياق ذاته ، أن الهجمات المنتظمة التي يشنها المخاورون المعارضون على اقتصاد البلد ، رغم القول بأنها تستهدف أهدافا عسكرية ، تضر بصورة خطيرة بتمتع شعب السلفادور في المستقبل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة للغاية •

١١٨ — وفيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية ، فان الممثل الخاص مقتنع اخلاقيا ، بأن الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق والمتواصلة لحقوق الانسان استمرت في البلد خلال عام ١٩٨٢، وان هذه الانتهاكات ، في حالات كثيرة ، انتهت نهاية مفجعة متمثلة في الاعتداء على حياة الناس، وذلك بالتحديد نتيجة للصراع الأهلي الخطير المستمر الذى يجرى في السلفادور • وفي حين أنه صحيح أن المعلومات الواردة تبين أن عدد الاغتيالات قد انخفض الى نصف ما كان عليه تقريبا في عام ١٩٨١ ، الاّ أن حجم الارقام المقدمة بالنسبة لعام ١٩٨٢ يشير بوضوح الى أن الحالة لا تزال شديدة الخطورة فيما يتعلق باحترام حياة الانسان • ويرى الممثل الخاص ان المسؤولية عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية تقع على عاتق كل من أعضاء جهاز الدولة وجماعات اليمين المتطرف التي تتسم بالعنف والتي يبدو أنها كانت تعمل بتواطؤ مع جهاز الدولة أو ان هذا الجهاز يتسامح معها ، كما تقع على عاتق جماعات اليسار المتطرف المسلحة ، رغم أن هناك مؤشرات على ان انتهاكات حقوق الانسان التي تتضمن تهديد حياة الشخص وسلامته البدنية وحريته وأمنه ، يرتكبها في الغالب الأعم ، ولكن ليس حصرا ، أعضاء جهاز الدولة وجماعات اليمين المتطرف العنيفة ، في حين أن الأعمال الارهابية ضد الممتلكات العامة والخاصة تقوم بها بصفة رئيسية جماعات المخاورين •

---

(١٩٩) E/CN.4/1502 .

١١٩ — وفيما يتعلق بنشاط هيئة القضاء في السلفادور ، يرى الممثل الخاص أن الحالة لا تزال غير باعثة على الرضى ، وانها تستدعي اجراء تحسين كبير • ورغم أنه لاحظ دلائل على وجود زيادة طفيفة في العقوبات المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان ، الا انه لم يسمع ان حكما قد صدر في أي من الدعاوى المرفوعة • بيد ان الممثل الخاص يدرك الصعوبة التي تلاقيها هيئة القضاء في السلفادور في التحقيق على النحو السليم في هذا العدد الكبير من الجرائم التي ترتكب حاليا في البلد والمعاقبة عليها في ظل جو العنف العام السائد ، ويلاحظ الممثل الخاص اهتمام سلطات الجمهورية بتشجيع نشاط هيئة القضاء •

١٢٠ — وفيما يتعلق بالصدامات المسلحة المستمرة بين جيش السلفادور النظامي وقوات المغاورين ، يعتقد الممثل الخاص ان الأمر لا يزال يفتقر الى الامتثال الصحيح لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولات عام ١٩٧٧ ، رغم بعض الحالات التي قام فيها كل من الجانبين بتوفير المعاملة الانسانية للأشخاص الذين أسروا أثناء القتال بل وباخلاء سبيلهم • وفي التقرير المؤقت المقدم الى الجمعية العامة قال الممثل الخاص (٢٠٠) انه " ليس في وضع يتيح له تحديد عدد هذه الحالات بالنسبة لأي من الجانبين المتخاصمين " • ومع وضع المعلومات التي وردت فيما بعد في الاعتبار ، تظهر دلائل على ان حالات المعاملة الانسانية للأشخاص الذين أسرتهم قوات المغاورين أكثر تعددا على الرغم من ذلك • ويعرب الممثل الخاص عن أمله الصادق في أن تصبح ، عما قريب ، المعاملة الانسانية للأشخاص الذين يقعون في الأسر أثناء القتال ، وبوجه أعم لجميع المشتركين فيه، هي الممارسة المتبعة عموما •

١٢١ — وفي حين أن سلطات ذلك البلد لها حق لا ينكر ، بموجب كل من دستور عام ١٩٦٢ — المعلن سريانه بموجب مرسوم الجمعية التأسيسية رقم ٣ — والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان والمنطبقة في السلفادور ، في اتخاذ تدابير طارئة لمواجهة حالة العنف والمواجهة المسلحة القائمة في البلد ، فانه لا تلك الصكوك ولا أبسط المبادئ الاخلاقية النابعة من ضمير أي شخص عادي تبرر استخدام التدابير الطارئة بغرض انتهاك حقوق الانسان الأساسية وغير القابلة للتصرف التي تشمل ، في المقام الأول ، حق كل شخص في الحياة •

١٢٢ — وينوه الممثل الخاص مرة أخرى بالاهتمام الذي لاحظه في الدوائر الحكومية العليا في جمهورية السلفادور فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان • ولكنه ، برغم سروره بهذا الاهتمام ، يود أن يعرب عن أمله ورغبته الصادقة في أن ينعكس هذا الاهتمام على وجه السرعة وبصورة فعالة على على حقائق الحالة ، ولا سيما فيما يتعلق باحترام الحق الأساسي لكل شخص، ألا وهو الحق في الحياة •

---

(٢٠٠) A/57/611 ، " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور " ، تقرير مؤقت أحيل الى الجمعية العامة وأعده البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور رود رويخو تنفيذا للولاية المسندة اليه بموجب قرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٢/٢٨ ، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ •

## ثامنا — التوصيات

١٢٣ — نظرا للقلق الذى أعربت عنه حكومة السلفادور وغيرها من القطاعات المهتمة فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان ، فان الممثل الخاص واضعا في اعتباره بصفة خاصة الأهمية الجوهرية للحق في الحياة وأن أى انتهاك لذلك الحق لا يمكن اصلاحه ، يوصي بشدة بالغة بأن يقوم كلا الجانبين فورا باتخاذ خطوات لانهاء الاعتداءات على حياة الأفراد .

١٢٤ — ويرى الممثل الخاص أيضا ان التوطيد التام من جديد للسلم المدني شرط أساسي لاحترام حقوق الانسان المدنية والسياسية وللتعزيز التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ولذا فانه من الضرورى أن تحث مرة أخرى حكومة السلفادور والأطراف الأخرى المعنية على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لاعادة السلم للبلد . وفي هذا الصدد ، ينبغي للحكومة أن تنظر على نحو بناء في امكانية اجراء حوار مع جميع القوى السياسية في البلد ، بما فيها قوى جناح المعارضة اليسارى ، بغية انهاء المواجهة المسلحة .

١٢٥ — وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن توصي الحكومة والسلطات السلفادورية باتخاذ التدابير التالية على وجه الخصوص :

١ — الغاء كل التشريعات القانونية وغيرها من التدابير التي لا تتفق مع المبادئ التي تتضمنها الصكوك الدولية الملزمة بالنسبة لجمهورية السلفادور في ميدان حقوق الانسان ، وبصفة خاصة الغاء المرسوم رقم ٥٠٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذى يتضمن القانون الخاص المتعلق بالاجراءات التي تنطبق على الجرائم المشار اليها في المادة ١٧٧ من الدستور السياسي ؛

٢ — فرض رقابة حكومية حقيقية وفعالة على جميع أعضاء ووحدات القوات المسلحة وقوات الأمن وعلى جميع أنواع المنظمات المسلحة والأفراد المسلحين لضمان تصرفهم وفقا للمبادئ الواردة في الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان ، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولات عام ١٩٧٧ ؛

٣ — اتخاذ السلطات الحكومية والقضائية السلفادورية جميع التدابير القانونية اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية والمعاقبة عليها على وجه السرعة وبصورة فعالة ، بما في ذلك امكانية الفصل الفورى من الوظيفة لموظفي الادارة المدنية والرؤساء والضباط وغيرهم من المرؤوسين التابعين للقوات المسلحة وقوات الأمن المسؤولين عن هذه الانتهاكات ؛

٤ — تنظيم حملات شعبية على كافة المستويات ، بما في ذلك المدارس ووسائط الاعلام ، تدعو لاحترام حقوق الانسان ،

٥ — القيام ، على أساس انساني واجتماعي وديمقراطي حقيقي ، بمواصلة وتوسيع الاصلاحات الادارية والاجتماعية الضرورية ، بما في ذلك الاصلاح الزراعي ، حتى يتمكن شعب السلفادور من التمتع الى أقصى حد ممكن بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور .

---